سقوط أمريكا

أمريكا على خطى القوى العظمى التي سبقتها

قراءة في التشابه الكبير بين الماضي والحاضر في مسارات الهيمنة والانهيار



مركز وصل للبحوث والدراسات



سقوط أمريكا

أمريكا على خطى القوى العظمى التي سبقتها

قراءة في التشابه الكبير بين الماضي والحاضر في مسارات الهيمنة والانهيار

مركز وصل للبحوث والدراسات

الفهرس

مقدمة 5
بيرل هاربور.. الضربة التي غيّرت استراتيجية الدفاع الأمريكية 10
التمدد الإمبراطوري المفرط وأعباء النفوذ 12
أثينا وحملة سيراكيوز: نموذج الاستنزاف الإمبراطوري 14
المقارنة بين أثينا والمواجهة الأمريكية الإيرانية 18
الأزمة الاقتصادية وظهور الفخ الصيني 23
بريطانيا والولايات المتحدة: انتقال القوة العالمية 27
الحروب الأمريكية وصعود الصين الصناعي 33
الاعتماد على الصين والديون وتحدي الدولار 38
الانقسام الداخلي: تجربة أثينا والمقارنة بواشنطن 44
نابليون وتآكل التحالفات: المقارنة مع ترامب وأوروبا 48
الإنكار الإمبراطوري وأزمة السويس 56
الولايات المتحدة والصين والتنافس على زعامة العالم 59
كيف تسقط الإمبراطوريات؟ من الانهيار البطيء إلى المفاجئ 61
الاتحاد السوفيتي: الانهيار من الداخل 64
أوجه التشابه بين التجربة السوفيتية والتحديات الأمريكية 66
كلمة أخيرة إلى المسلمين 69

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

يشهد التاريخ أن القوة، مهما بلغت من الاتساع والنفوذ، ليست بمنأى عن التراجع والتحول. فقد عرفت البشرية دولًا وإمبراطوريات بلغت مراتب عظيمة من التفوق العسكري والاقتصادي والسياسي، ثم تبدلت موازين القوة من حولها، وتراجعت مكانتها، أو فقدت جانبًا من نفوذها، أو انهارت أنظمتها تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية متداخلة.

ولم تتخذ هذه التحولات مسارًا واحدًا؛ فبعض القوى سقطت بفعل الهزائم العسكرية، وبعضها تراجعت هيمنته تدريجيًا مع صعود منافسين جدد، وأخرى واجهت أزمات اقتصادية وسياسية أضعفت قدرتها على الاستمرار. ولم يكن التوسع العسكري سببًا حتميًا للانهيار، كما لم يكن التفوق الاقتصادي ضمانًا دائمًا للاحتفاظ بالزعامة.

ومن هنا ينطلق هذا الكتاب، **"سقوط أمريكا: أمريكا على خطى القوى العظمى التي سبقتها"**، في محاولة لفهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مقارنتها بتجارب تاريخية شهدت صعود قوى كبرى وتراجعها.

ويتناول الكتاب عددًا من المحطات التاريخية، أبرزها تجربة أثينا وحملتها العسكرية على سيراكيوز، وتحولات القوة بين الإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة، والأزمات التي سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى جانب نماذج تتعلق بأعباء التوسع العسكري، وتآكل التحالفات، والانقسامات الداخلية، وتبدل موازين النفوذ الدولي.

وفي ضوء هذه التجارب، يناقش الكتاب التحديات التي تواجه واشنطن، وفي مقدمتها اتساع التزاماتها العسكرية خارج حدودها، وتكاليف الحروب والانتشار العالمي، وتنامي الدين العام وأعباء خدمته، والانقسامات السياسية الداخلية، والتنافس الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي مع الصين، فضلًا عن التوترات التي تؤثر في علاقاتها بحلفائها وموقعها في النظام الدولي.

غير أن المقارنة التاريخية لا تعني تطابق التجارب أو حتمية تكرار نتائجها؛ فالولايات المتحدة اليوم تختلف في بنيتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

عن أثينا القديمة، والإمبراطورية البريطانية، والاتحاد السوفيتي. كما أن النظام الدولي المعاصر يمتلك خصائص لم تكن قائمة في تلك العصور، من بينها الترابط الاقتصادي العالمي، ومكانة الدولار، والتقدم التكنولوجي، والقدرات العسكرية الحديثة.

ولهذا لا ينطلق الكتاب من افتراض أن سقوط الولايات المتحدة نتيجة محسومة، ولا يسعى إلى تحديد موعد لانهيارها، أو الجزم بأنها ستواجه مصير قوة تاريخية بعينها. وإنما يحاول الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب، وتحليل العوامل التي قد تؤدي إلى إضعاف النفوذ الأمريكي، أو الحد من قدرته على الاستمرار بالمستوى الذي عرفه خلال العقود الماضية.

كذلك ينبغي التمييز بين تراجع الهيمنة العالمية، والانكماش الاقتصادي، والهزيمة العسكرية، والانهيار السياسي الداخلي؛ فهذه مسارات مختلفة، ولا يستلزم تحقق أحدها وقوع الآخر. فقد تفقد دولة موقعها بوصفها القوة الأولى عالميًا، مع بقائها دولة قوية ومستقرة، كما قد تتعرض لأزمات داخلية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى انهيار نظامها السياسي.

ومن هذا المنطلق، فإن لفظ «السقوط» في عنوان الكتاب يعبّر عن الإشكالية التي يسعى إلى دراستها، ولا يمثل حكمًا مسبقًا بأن سقوط الولايات المتحدة قد وقع أو بات أمرًا لا مفر منه.

وقد اعتمدت هذه القراءة على عرض وقائع تاريخية، وبيانات اقتصادية وعسكرية، وتقارير ودراسات تتناول التحولات في موازين القوة. ومع ذلك، فإن الاستنتاجات المتعلقة بالمستقبل تظل تقديرات تحليلية تتأثر بتغير السياسات والظروف الدولية، ولا يمكن التعامل معها باعتبارها حقائق نهائية.

والغاية من هذا العمل ليست اختزال التاريخ في قانون واحد لصعود الأمم وسقوطها، وإنما محاولة فهم الكيفية التي قد تتحول بها عناصر القوة نفسها إلى مصادر ضغط واستنزاف، حين تتسع الالتزامات، وتتراكم الأعباء، وتتغير البيئة الدولية التي نشأ فيها التفوق.

إن دراسة تجارب القوى الكبرى لا تكشف لنا أن التاريخ يعيد نفسه على الصورة ذاتها، لكنها تساعدنا على طرح أسئلة أكثر دقة بشأن الحاضر: ما حدود القوة العسكرية؟ ومتى يتحول الانتشار العالمي إلى عبء؟ وكيف تؤثر الديون والانقسامات الداخلية في قدرة الدولة على إدارة نفوذها؟ وإلى أي مدى يستطيع صعود المنافسين إعادة تشكيل النظام الدولي؟

هذه هي الأسئلة التي يحاول الكتاب مناقشتها، دون ادعاء امتلاك إجابات قاطعة عن مستقبل لا يزال مفتوحًا على احتمالات متعددة.

ونسأل الله أن يوفقنا للصواب، وأن يجنبنا الزلل في القول والحكم، وأن يجعل هذا العمل نافعًا في فهم سنن التاريخ وتحولات القوة، وأن يرزقنا الإنصاف في النظر، والصدق في النقل، والعدل في الاستنتاج.

والحمد لله رب العالمين.

بيرل هاربور.. الضربة التي غيّرت استراتيجية الدفاع الأمريكية

في صباح السابع من ديسمبر عام 1941، شنّت 353 طائرة حربية يابانية هجومًا مفاجئًا وكاسحًا على ميناء بيرل هاربور الأمريكي في المحيط الهادئ. وخلال أقل من ساعتين، ألحقت القوات اليابانية خسائر جسيمة بالأسطول الأمريكي؛ إذ دُمّرت أو تضررت 19 سفينة، وقُتل 2403 أمريكيين، فضلًا عن إصابة أكثر من ألف آخرين.[1] [2]

كانت تلك الضربة نقطة تحول في التفكير العسكري الأمريكي، وأظهرت أن حماية الأراضي الأمريكية لا يمكن أن تعتمد على المسافة الجغرافية وحدها. ومن هنا برز التوجه نحو استراتيجية الدفاع المتقدم، القائمة على إقامة خطوط دفاع ومواقع عسكرية خارج الحدود الأمريكية، بما يتيح مواجهة التهديدات بعيدًا عن الأراضي الداخلية للولايات المتحدة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، توسعت واشنطن في إنشاء شبكة واسعة من القواعد والمنشآت العسكرية في مناطق مختلفة من العالم، حتى أصبحت تمتلك انتشارًا عسكريًا خارجيًا واسع النطاق. وتشير بعض التقديرات إلى وجود أكثر من 800 موقع عسكري أمريكي موزع على نحو 80 دولة، مع اختلاف الأرقام بحسب تعريف القاعدة العسكرية وطريقة احتساب المنشآت والمواقع التابعة لها. وفي المقابل، أحصى تقرير صادر عن خدمة

أبحاث الكونغرس عام 2024 ما لا يقل عن 128 قاعدة خارجية في 51 دولة، وفق تعريفه المحدد للقواعد العسكرية[1].[3]

ولم يقتصر هذا الانتشار على القواعد البرية، بل امتد إلى القوة البحرية؛ إذ تمتلك الولايات المتحدة 11 حاملة طائرات تعمل بالطاقة النووية، تجوب المحيطات وتتيح لها نقل قدراتها العسكرية إلى مناطق بعيدة. وتمثل كل حاملة منها قاعدة عسكرية عائمة، ترافقها مجموعات من السفن الحربية والمدمرات والغواصات، بما يوسّع نطاق حضورها العسكري وقدرتها على التحرك والتدخل خارج حدودها.

وتتجاوز تكلفة بعض هذه الحاملات 13 مليار دولار؛ فقد بلغت تكلفة بناء حاملة الطائرات «جيرالد فورد» نحو 13.3 مليار دولار، وهي واحدة من حاملات الأسطول الأمريكي، ولا يعني ذلك أن جميع الحاملات كلفت المبلغ نفسه.[4]

وبهذه المنظومة الواسعة من القواعد والقطع البحرية، رسّخت واشنطن صورة قوة عسكرية ذات انتشار عالمي، قادرة على الوصول إلى مناطق متعددة من العالم، حتى شاع الاعتقاد بأن أراضيها بعيدة عن التهديد المباشر، وأن هزيمتها أمر بالغ الصعوبة.

[1] تقرير خدمة أبحاث الكونغرس الصادر في 10 يوليو 2024.

التمدد الإمبراطوري المفرط وأعباء النفوذ

لا يُنظر إلى الانتشار العسكري الواسع باعتباره مصدر قوة فحسب؛ فقد يتحول، مع اتساعه وتزايد تكاليفه، إلى عبء يستنزف الدولة التي تسعى إلى الحفاظ عليه. وهذا ما تناوله المؤرخ البريطاني بول كينيدي، من خلال مفهوم «التمدد الإمبراطوري المفرط» (Imperial Overstretch).[5]

وتقوم الفكرة على أن الدولة قد تتجاوز في التزاماتها العسكرية والاستراتيجية حدود ما تسمح به مواردها الاقتصادية؛ فتجد نفسها مضطرة إلى حماية مناطق واسعة، والإبقاء على قواتها وقواعدها في مواقع متباعدة، وتحمل نفقات متزايدة للمحافظة على نفوذها. وعندما تتسع الالتزامات بوتيرة تفوق نمو الموارد، يتحول الانتشار الذي كان أداةً لتعزيز القوة إلى عبء يضغط على الاقتصاد والقدرة العسكرية معًا.

لكن المؤرخ البريطاني بول كينيدي قدّم قراءة مختلفة لهذه الاستراتيجية؛ إذ رأى أن اتساع الالتزامات العسكرية والاستراتيجية قد يتحول إلى فخ يهدد القوة التي تسعى إلى الحفاظ على نفوذها العالمي. وتناول هذه الظاهرة تحت مفهوم «التمدد الإمبراطوري المفرط» (Imperial Overstretch).

وتقوم هذه النظرية على أن الدولة حين تتوسع في التزاماتها العسكرية والسياسية إلى ما يتجاوز قدرتها الاقتصادية، تصبح مضطرة إلى إنفاق موارد

ضخمة لحماية مناطق ومصالح متباعدة. فالإمبراطورية التي تسعى إلى تأمين كل هذه المساحات تتحول، مع مرور الوقت، إلى حارس دائم لنفوذ واسع، يتحمل تكاليف تشغيل القواعد وصيانتها وإمداد القوات ونقلها، فضلًا عن نفقات الانتشار العسكري خارج الحدود.

وعند هذه النقطة، قد تنقلب القوة العسكرية الواسعة من وسيلة لحماية النفوذ إلى عبء يستنزف الموارد الاقتصادية، ويحدّ من قدرة الدولة على توجيه استثماراتها إلى قطاعات أخرى، خصوصًا عندما تتباطأ معدلات النمو وتظهر قوى منافسة أكثر قدرة على توظيف مواردها.

وتبرز الولايات المتحدة مثالًا واضحًا على حجم هذه الالتزامات؛ إذ قدّرت دراسة لمعهد كوينسي عام 2021 تكلفة بناء القواعد العسكرية الأمريكية الخارجية وتشغيلها وصيانتها بنحو 55 مليار دولار سنويًا. وترتفع التقديرات إلى نحو 80 مليار دولار أو أكثر عند احتساب الزيادة في تكاليف تمركز العسكريين والموظفين المدنيين خارج الولايات المتحدة، إذ تتراوح الزيادة المقدرة للفرد الواحد بين 10 آلاف و40 ألف دولار سنويًا مقارنة بتمركزه داخل الأراضي الأمريكية. [6]

ولا تقتصر أعباء هذا الانتشار على الجانب المالي؛ فالتطور التكنولوجي وانتشار الطائرات المسيّرة منخفضة التكلفة أضافا تحديًا أمنيًا جديدًا للقواعد

العسكرية. إذ بات من الممكن استخدام أعداد كبيرة من المسيّرات الرخيصة لمهاجمة منشآت عسكرية مرتفعة التكلفة، في حين قد تضطر القوات المدافعة إلى استخدام أنظمة اعتراض باهظة الثمن لمواجهة هذه التهديدات. وهكذا يظهر تفاوت واضح بين تكلفة الهجوم وتكلفة التصدي له، بما يفرض أعباء إضافية على منظومات الحماية والدفاع الجوي.

أثينا وحملة سيراكيوز: نموذج الاستنزاف الإمبراطوري

تقدم لنا التجربة الأثينية في القرن الخامس ق.م نموذجًا تاريخيًا مهمًا لفهم مخاطر التوسع العسكري المفرط، حين تتحول الطموحات الخارجية إلى التزامات تفوق قدرة الدولة على الاستمرار، وتجد قوتها العسكرية نفسها مستنزفة في جبهة بعيدة عن مركز نفوذها.

فقد رسّخت أثينا نفوذها البحري بعد الحروب الفارسية، وأصبحت القوة القائدة لتحالف المدن اليونانية المعروف باسم الحلف الديلي، الذي تأسس عام 477/478 ق.م لمواجهة التهديد الفارسي وحماية المدن والجزر اليونانية. غير أن هذا التحالف تحول تدريجيًا إلى أداة للهيمنة الأثينية؛ إذ أخذت أثينا تفرض نفوذها على حلفائها، وتتحكم في موارد التحالف، وتستخدم قوتها البحرية لتثبيت سيطرتها.[7]

ومع اتساع هذا النفوذ، لم تعد أثينا تواجه تحديًا واحدًا، بل دخلت في صراع طويل مع إسبرطة وحلفائها، عُرف بالحرب البيلوبونيسية. وفي خضم هذا الصراع، اتجه قادتها إلى فتح جبهة بعيدة في جزيرة صقلية، مستهدفين مدينة سيراكيوز، في حملة عسكرية ضخمة بدأت عام 415 ق.م.

كانت سيراكيوز مدينة قوية وذات أهمية استراتيجية في صقلية، كما ارتبطت بعلاقات مع خصوم أثينا، ولذلك لم تكن الحملة مجرد تحرك عسكري بلا دوافع سياسية. لكن قرار إرسال قوة ضخمة إلى صقلية سنة 415 ق.م، في ظل سلام هش بين أثينا وإسبرطة واستمرار التوتر بينهما، وضع أثينا أمام مغامرة عسكرية شديدة الكلفة والمخاطر، وأسهم إخفاق الحملة لاحقًا في استئناف الحرب على نطاق أوسع.

وقد وصف المؤرخ اليوناني ثوسيديديس خروج الأسطول الأثيني بأنه مشهد استثنائي في حجمه ومظهره. فقد ضم الأسطول 134 سفينة حربية من نوع ثلاثية المجاديف، منها مئة سفينة أثينية، إضافة إلى سفن لنقل القوات والإمدادات، وسفن شحن ومساندة. وشارك في الحملة آلاف الجنود والمقاتلين والبحارة، إلى جانب قوات حليفة ومعدات ومؤن وأدوات لازمة للحصار والقتال. وكانت تلك من أضخم الحملات البحرية التي أرسلتها مدينة يونانية في ذلك العصر.[8]

وكانت التوقعات الأثينية تقوم على تحقيق مكاسب سريعة في صقلية، وتوسيع النفوذ في الجزيرة، وإخضاع سيراكيوز قبل أن تتحول الحملة إلى حرب طويلة. لكن مجريات الأحداث جاءت على خلاف ذلك؛ فلم تستسلم المدينة، وتمكنت قواتها من الصمود، ثم تغير ميزان المواجهة مع وصول القائد الإسبرطي جيليبوس، الذي ساعد على تنظيم الدفاعات واستقطاب قوات حليفة إلى جانب السيراكوزيين.

وهكذا تحولت الحملة التي كان يُنتظر منها تحقيق مكاسب استراتيجية إلى حرب استنزاف طويلة. وجدت أثينا نفسها تقاتل على مسافة بعيدة من أراضيها، وتعتمد على خطوط إمداد بحرية ممتدة، في وقت كانت فيه قواتها تتعرض للخسائر، وتتزايد حاجتها إلى التعزيزات والمؤن. ولم تعد المسألة مجرد السيطرة على مدينة، بل أصبحت معركة متواصلة تتطلب موارد بشرية ومالية وعسكرية متزايدة.

ثم جاءت الضربة الحاسمة في الميناء الكبير لسيراكيوز؛ إذ فقد الأسطول الأثيني قدرته على الاستفادة من تفوقه في المناورة البحرية، بعدما أصبحت حركة سفنه مقيدة داخل المياه الضيقة، واشتدت المواجهات المباشرة مع السفن السيراكوزية وحلفائها. وتعرضت السفن الأثينية لخسائر فادحة، وانتهت المواجهة بتدمير معظم القوة البحرية المشاركة في الحملة، ثم انهارت القوات البرية خلال محاولتها الانسحاب.

أما الجنود الذين وقعوا في الأسر، فقد بلغ عددهم نحو سبعة آلاف وفق رواية ثوسيديديس، وأُودع كثير منهم في المحاجر الصخرية بسيراكيوز، حيث عانوا من الجوع والعطش والمرض والازدحام، قبل أن يُباع عدد كبير منهم في الرق. ولم يمت جميع الأسرى في المحاجر، كما قد توحي بعض الروايات المختصرة، لكن مصيرهم كان مأساويًا في مجمله.[9]

ولم تكن الهزيمة مجرد خسارة حملة عسكرية بعيدة؛ فقد فقدت أثينا جزءًا كبيرًا من قواتها البحرية والبرية، واستنزفت مواردها، وتعرضت مكانتها السياسية والعسكرية لصدمة شديدة. كما شجعت الهزيمة عددًا من حلفائها على التمرد أو الانفصال عنها، واستغلت إسبرطة الوضع لتصعيد الحرب، فيما دخلت فارس على خط الصراع بدعم إسبرطة في مواجهة أثينا.

ومع ذلك، لم تسقط أثينا فور هزيمتها في صقلية؛ فقد واصلت القتال سنوات أخرى، وأعادت بناء جزء من قوتها، لكنها ظلت تواجه أعباء متزايدة على جبهات متعددة، حتى انتهت الحرب بهزيمتها أمام إسبرطة عام 404 ق.م، وفقدانها جانبًا كبيرًا من نفوذها البحري والسياسي.

وتكشف هذه التجربة عن درس استراتيجي يتكرر في تاريخ القوى المتمددة: فالتفوق العسكري لا يضمن النجاح في كل جبهة، وكثرة القوات والسفن لا تعني القدرة على حسم حرب بعيدة، كما أن فتح جبهة جديدة دون تقدير

كلفة الإمداد والاستنزاف ومواقف الخصوم قد يحوّل أدوات القوة إلى أسباب للضعف.

ومن هنا تبرز أهمية المقارنة مع الولايات المتحدة؛ فكما واجهت أثينا تحديات الحفاظ على نفوذها الواسع، وتكاليف الانتشار العسكري، ومخاطر الانخراط في صراعات بعيدة، تواجه واشنطن بدورها أسئلة تتعلق بقدرتها على تمويل التزاماتها العالمية، وحماية قواعدها ومصالحها، وإدارة التنافس على جبهات متعددة. ولا يعني ذلك أن التجربتين متطابقتان، لكنه يضع أمامنا نمطًا تاريخيًا يستحق الدراسة: قد تبدأ رحلة التراجع حين تصبح الالتزامات الخارجية أكبر من الموارد والقدرة على تحملها.

المقارنة بين أثينا والمواجهة الأمريكية الإيرانية

تكتسب المقارنة بين حملة أثينا على سيراكيوز والمواجهة الأمريكية الإيرانية أهميتها من تشابه بعض الظروف الاستراتيجية، ولا سيما الدخول في صراع بعيد عن المركز الجغرافي للدولة، والاعتماد على التفوق العسكري لحسم المواجهة، ثم الاصطدام بخصم يمتلك القدرة على مواصلة القتال ورفع كلفته.

فإيران تقع على مسافة آلاف الكيلومترات من الأراضي الأمريكية، وقد أثار احتمال الدخول في حرب مباشرة معها جدلًا واسعًا داخل الولايات

المتحدة قبل اندلاع المواجهة. ومن بين الأصوات التي حذرت من تضخيم التهديد الإيراني العقيد المتقاعد لورنس ويلكرسون، الذي خدم في الجيش الأمريكي 31 عامًا، وشغل منصب رئيس مكتب وزير الخارجية الأسبق كولن باول. وقد صرّح في مقابلة عام 2019 بأن إيران، في تقديره، لا تمثل تهديدًا وجوديًا للولايات المتحدة، محذرًا من المبالغة في تصوير الخطر الإيراني، ومشيرًا إلى أوجه تشابه بين الخطاب الداعي إلى الحرب على إيران والخطاب الذي سبق غزو العراق عام 2003.

وعلى الرغم من التحذيرات والجدل السياسي، اندلعت المواجهة العسكرية في الثامن والعشرين من فبراير عام 2026، عندما بدأت الولايات المتحدة و"إسرائيل" ضربات واسعة على أهداف إيرانية. واستخدمت القوات الأمريكية والإسرائيلية الطائرات المقاتلة والصواريخ الدقيقة، واستهدفت المنشآت العسكرية ومنظومات الدفاع الجوي ومواقع الصواريخ والقوات البحرية ومراكز القيادة والسيطرة. وكان الهدف المعلن إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية ومنعها من امتلاك سلاح نووي، إلى جانب أهداف سياسية أوسع طُرحت خلال الحرب[10].

لكن المواجهة لم تنتهِ خلال أيام كما كان يمكن أن توحي التوقعات الأولية بحسم عسكري سريع؛ فقد ردت إيران بإطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة، واستهدفت مواقع عسكرية أمريكية ومنشآت في عدد من دول المنطقة، كما

هددت حركة الملاحة في مضيق هرمز ونفذت هجمات على سفن تجارية وعسكرية. وبذلك اتسع نطاق المواجهة من تبادل الضربات داخل الأراضي الإيرانية إلى صراع إقليمي شمل القواعد العسكرية والمصالح الاقتصادية وخطوط الملاحة.

وأظهرت الهجمات الإيرانية أن الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة لا يجعل القواعد والمنشآت بمنأى عن الاستهداف. فقد كشف تحليل نشرته صحيفة «وول ستريت جورنال»، استنادًا إلى صور الأقمار الصناعية وتصريحات عسكرية ومقابلات، عن أضرار لحقت بمنشآت أمريكية في أكثر من موقع عسكري، وقدّر البنتاغون أضرار القواعد بما لا يقل عن خمسة مليارات دولار، مع تقديرات قد تصل إلى خمسة عشر مليارًا. كما أشار التقرير إلى أن بعض الهجمات أصابت مباني تستخدم لإقامة الجنود، وألحقت أضرارًا بمنشآت عسكرية متعددة.

أما الكلفة المالية للمواجهة، فقد أخذت في الارتفاع مع استمرار العمليات وتزايد الحاجة إلى الذخائر والصواريخ الاعتراضية وإصلاح المعدات المتضررة. ففي سبتمبر 2026، قدّر مكتب الميزانية في الكونغرس تكلفة العمليات العسكرية الأمريكية بنحو 38 مليار دولار حتى الأول من أغسطس[2]. ثم

[2] حتى 1 أغسطس 2026 بحسب مكتب الميزانية في الكونغرس. وتقدير المكتب يتضمن تعويض ذخائر ومعدات مفقودة، ولا يشمل جميع الآثار الاقتصادية للحرب.

نقلت وكالة رويترز، في السابع والعشرين من أكتوبر، عن بيانات للبنتاغون أن الإنفاق تجاوز 47 مليار دولار[3]، مع تقدير الحاجة إلى أكثر من 29 مليار دولار لتعويض الذخائر المستهلكة، وأكثر من ستة مليارات لتعويض المعدات والمنصات العسكرية المفقودة.[11][12]

وكانت وزارة الدفاع الأمريكية قد طلبت، في مارس، تمويلًا إضافيًا يصل إلى 200 مليار دولار للحرب، وفق ما نقلته وكالة أسوشيتد برس عن مسؤول في الإدارة الأمريكية. غير أن هذا الرقم كان طلبًا للتمويل الإضافي، وليس فاتورة للعمليات المنفذة وحدها، كما أنه لم يكن مبلغًا أقره الكونغرس تلقائيًا؛ إذ شمل الطلب احتياجات عسكرية أوسع، وواجه تساؤلات بشأن حجمه وأهداف الإنفاق عليه.

وتكشف هذه الأرقام عن جانب مهم من أعباء الحرب: فالتفوق العسكري لا يلغي الحاجة إلى تعويض الذخائر والمعدات، ولا يمنع الخصم من إلحاق أضرار بالقواعد والمنشآت، ولا يجعل استمرار العمليات بلا تكلفة. وكلما طال أمد المواجهة، ازدادت الضغوط المرتبطة بتأمين القوات والإمدادات وإعادة بناء القدرات المستهلكة.

[3] تقرير رويترز المنشور في 27–28 أكتوبر 2026، نقلًا عن بيانات للبنتاغون.

وفي المقابل، لم يؤدِّ حجم الضربات التي تعرضت لها إيران إلى انهيار نظامها السياسي أو توقفها عن مواصلة المواجهة. فقد أشار تقرير خدمة أبحاث الكونغرس الصادر في سبتمبر إلى أن إيران تكبدت خسائر كبيرة في قياداتها وقدراتها العسكرية، لكنها بقيت قائمة، واستمرت في تنفيذ ضربات متقطعة رغم تدهور أوضاعها الاقتصادية. وبحلول نوفمبر، ظلت المواجهة تشهد تبادلًا للضربات ومحاولات دبلوماسية متعثرة للوصول إلى تسوية.

وهنا تتضح نقطة المقارنة مع أثينا: لم يكن التفوق العسكري وحده كافيًا لإنهاء المقاومة في سيراكيوز، كما لم يؤدِّ التفوق الجوي والتكنولوجي الأمريكي إلى إنهاء المواجهة مع إيران سريعًا. ففي الحالتين، تحولت الحملة العسكرية إلى اختبار لقدرة القوة المهاجمة على مواصلة الإنفاق والإمداد وتحمل الخسائر، في مقابل قدرة الخصم على الصمود وإطالة أمد الصراع.

لكن المقارنة لا تعني تطابق التجربتين؛ فأثينا خسرت جيشها وأسطولها في حملة صقلية، بينما لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ بقدرات عسكرية واقتصادية واسعة، كما أن الحرب الأمريكية الإيرانية لم تنتهِ بعد. ومع ذلك، فإن ما تكشفه المواجهة هو أن امتلاك القوة العسكرية الأكبر لا يضمن بالضرورة تحقيق الأهداف السياسية، وأن الحرب البعيدة قد تتحول إلى عبء استراتيجي عندما تتجاوز كلفتها المكاسب التي كان يُراد تحقيقها.

وهذا هو موضع الدرس في تاريخ الإمبراطوريات: ليست المشكلة في امتلاك القوة أو استخدامها فحسب، بل في القدرة على تحمل نتائج استخدامها، وفي معرفة الحد الذي تتحول عنده أداة النفوذ إلى مصدر للاستنزاف.

الأزمة الاقتصادية وظهور الفخ الصيني

لم تعد الضغوط التي تواجه الولايات المتحدة محصورة في ساحات المواجهة العسكرية، ولا في كلفة انتشار أساطيلها وقواعدها حول العالم؛ فهناك جبهة أخرى لا تقل تأثيرًا، تتمثل في تراكم الدين العام، واتساع العجز المالي، وارتفاع أعباء خدمة الدين. وهذه الضغوط تزداد خطورة حين تتزامن مع التزامات عسكرية خارجية واسعة، لأن الدولة التي تنفق على حماية نفوذها العالمي تحتاج إلى قاعدة اقتصادية قادرة على تمويل هذا النفوذ دون أن تستنزف مواردها على حساب استقرارها الداخلي.

وتكشف الأرقام حجم التحدي. فقد بلغ الدين العام الأمريكي نحو 40.56 تريليون دولار في 5 نوفمبر 2026، وفق بيانات وزارة الخزانة الأمريكية[4]. أما مكتب الميزانية في الكونغرس، فتوقع في تقريره الصادر في فبراير 2026 أن يبلغ العجز الفيدرالي نحو 1.9 تريليون دولار خلال السنة المالية 2026، وأن يصل الدين المملوك للجمهور إلى ما يعادل 101%

[4] الدين الفيدرالي الإجمالي وليس الدين الذي يحمله الجمهور وحده.

من الناتج المحلي الإجمالي. كما توقع ارتفاع صافي مدفوعات الفائدة من تريليون دولار في 2026 إلى 2.1 تريليون دولار في 2036، وفق القوانين والسياسات التي بُنيت عليها توقعاته.[13] [14]

وهنا تكمن المشكلة الأعمق: فالدين لا يمثل رقمًا ضخمًا فحسب، بل يفرض التزامات متزايدة على الموازنة، ويضيّق مساحة الحركة أمام صانع القرار. وكلما ارتفعت الفوائد التي تدفعها الحكومة، ازدادت صعوبة تمويل الإنفاق العسكري والبرامج الداخلية والاستجابة للأزمات في الوقت نفسه. وقد حذّر مكتب الميزانية في الكونغرس من أن استمرار ارتفاع الدين يزيد تعرض الاقتصاد لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة، ويحدّ من قدرة الحكومة على استخدام السياسة المالية لمواجهة الطوارئ أو دعم الاقتصاد والدفاع الوطني.

وفي خضم هذه المعادلة تظهر الصين، لا باعتبارها مجرد دولة تنافس الولايات المتحدة تجاريًا، بل بوصفها قوة اقتصادية تمتلك أدوات ضغط في قطاعات حيوية من الاقتصاد العالمي. فقد بنت خلال عقود موقعًا متقدمًا في التصنيع وسلاسل الإمداد، وأصبحت لاعبًا رئيسيًا في إنتاج ومعالجة عدد من المعادن النادرة والمواد التي تدخل في الصناعات الإلكترونية والتكنولوجية والعسكرية. وتكمن أهمية ذلك في أن تعطل إمدادات هذه المواد لا يقتصر أثره على التجارة، بل قد يمتد إلى قطاعات الإنتاج والصناعات الدفاعية والتقنيات المتقدمة.

أما في الجانب المالي، فهناك حقيقة تستحق الانتباه: الصين من كبار حائزي سندات الخزانة الأمريكية، لكنها لم تعد الدائن الأجنبي الأكبر للولايات المتحدة. فقد أظهرت بيانات وزارة الخزانة أن حيازتها بلغت نحو 590.7 مليار دولار في أغسطس 2026، بعد تراجع طويل عن ذروتها التي تجاوزت تريليون دولار في العقد السابق، بينما تقدمت عليها اليابان وبريطانيا. وهذا يعني أن تصوير الصين وكأنها تمتلك معظم الدين الأمريكي أو تستطيع إسقاط الاقتصاد الأمريكي بمجرد بيع سنداتها تصوير غير دقيق؛ فالسندات الأمريكية موزعة على مستثمرين ومؤسسات ودول عديدة، كما أن بيع الصين جزءًا منها لا يعني بالضرورة عجز الولايات المتحدة عن إيجاد مشترين بدلاء.[15]

لكن هذا لا يلغي خطورة التنافس الاقتصادي، بل يحدد موضعها الحقيقي. فالصين لا تحتاج إلى امتلاك الدين الأمريكي كله حتى تمتلك أوراق ضغط؛ إذ تستطيع الاستفادة من موقعها في سلاسل التوريد، ومن قدرتها على تقييد تصدير بعض المواد الاستراتيجية، ومن ثقلها الصناعي والتجاري في مواجهة الضغوط الأمريكية. وقد أظهرت القيود الصينية على صادرات المعادن النادرة والمغناطيسات الدائمة خلال عام 2025 كيف يمكن للاعتماد الصناعي المتبادل أن يتحول إلى أداة تفاوض وضغط، خصوصًا

عندما تكون بدائل الإمداد محدودة ويحتاج بناء مصادر جديدة إلى وقت واستثمارات كبيرة.[16]

ومن هنا يتشكل ما يمكن تسميته بالفخ الصيني: ليس فخًا ماليًا بسيطًا تُسقط فيه بكين واشنطن بقرار واحد، بل معادلة استراتيجية معقدة؛ الولايات المتحدة مطالبة بتمويل دين متضخم، والحفاظ على انتشار عسكري واسع، ومواجهة منافس يمتلك نفوذًا في قطاعات صناعية وتقنية لا يمكن الاستغناء عنها بسرعة. وفي المقابل، لا تستطيع الصين استخدام أوراقها الاقتصادية بلا كلفة، لأن اقتصادها مرتبط أيضًا بالأسواق العالمية وبالتجارة مع الولايات المتحدة وحلفائها.

وتزداد حساسية هذه المعادلة عندما تجتمع الأعباء العسكرية مع الضغوط المالية والتنافس الصناعي. فالقوة العسكرية تحتاج إلى اقتصاد يمولها، والاقتصاد يحتاج إلى استقرار تجاري ومالي، وأي مواجهة طويلة بين القوتين قد ترفع كلفة الصراع على الطرفين، لكنها تضع الولايات المتحدة أمام سؤال بالغ الأهمية: إلى أي مدى تستطيع مواصلة تحمل التزاماتها العالمية، في وقت تتزايد فيه أعباؤها الداخلية وتتراجع فيه قدرتها على احتكار التفوق الاقتصادي والتكنولوجي؟

وهكـذا لا يظهـر التحـدي الصـيني في صـورة مواجهـة عسـكرية مباشـرة بالضرورة، بل في منافسة طويلة على الموارد والأسواق والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد، حيث قد تصبح نقاط الاعتماد الاقتصادي التي نشأت في زمن العولمة قيودًا استراتيجية في زمن الصراع.

بريطانيا والولايات المتحدة: انتقال القوة العالمية

في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الإمبراطورية البريطانية القوة البحرية والمالية الأبرز في العالم. امتدت مستعمراتها عبر قارات متعددة، وانتشر أسطولها في البحار والمحيطات، وكانت لندن مركزًا رئيسيًا للتجارة والتمويل الدوليين، فيما احتل الجنيه الإسترليني موقع العملة المحورية في النظام المالي العالمي.

لكن اتساع الإمبراطورية فرض على بريطانيا التزامات عسكرية وسياسية متزايدة. فقد توزعت قواتها بين الهند وأفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى، واضطرت إلى المحافظة على الحاميات والقواعد وخطوط الاتصال البحرية التي تربط أجزاء إمبراطوريتها. ولم تكن هذه الالتزامات بلا ثمن؛ إذ تشير الدراسات التاريخية إلى أن الحاميات الاستعمارية استهلكت موارد بشرية ومالية معتبرة، وأن نفقات الحاميات خارج بريطانيا شكّلت عبئًا متناميًا على ميزانية الجيش.

وفي الجهة الأخرى من المحيط الأطلسي، كانت الولايات المتحدة تصعد اقتصاديًا وصناعيًا بوتيرة متسارعة. فقد توسعت مصانع الصلب، وامتدت شبكات السكك الحديدية، ونمت الزراعة والإنتاج الصناعي، واتسع السوق الداخلي بفعل المساحة الشاسعة والموارد الطبيعية والاستثمارات المتزايدة.

لم تكن الولايات المتحدة منعزلة عن العالم بالمعنى الكامل، لكنها حافظت على مسافة من التورط في التحالفات والصراعات الأوروبية، واستفادت من موقعها الجغرافي ومن قدرتها على توجيه جانب كبير من مواردها إلى البناء الاقتصادي الداخلي. وبحلول عام 1914، كان اقتصادها قد أصبح الأكبر عالميًا، وإن ظلت لندن متقدمة عليها في النفوذ المالي الدولي، وظل الدولار أقل حضورًا من الجنيه الإسترليني في المعاملات والاحتياطيات العالمية.

وهنا تظهر المفارقة التاريخية: كانت بريطانيا تمتلك شبكة النفوذ العالمي الأوسع، بينما كانت الولايات المتحدة تمتلك قاعدة إنتاجية واقتصادية تتسع باستمرار. ولم يكن التفوق الصناعي الأمريكي يعني أن واشنطن ورثت زعامة العالم فورًا، لكنه منحها قدرة متزايدة على تمويل التجارة وتوفير السلع والمواد التي احتاجت إليها الدول الأخرى.

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914، وجدت بريطانيا نفسها أمام حرب واسعة استنزفت موارد الدول الأوروبية. فالحرب لم تكن مجرد مواجهة عسكرية على الجبهات، بل تحولت إلى صراع صناعي ومالي طويل، يحتاج إلى كميات هائلة من الأسلحة والذخائر والوقود والمواد الخام والغذاء.

ومع استمرار القتال، ازدادت حاجة بريطانيا إلى الواردات الأمريكية. فقد وفرت المصانع الأمريكية كميات كبيرة من الذخائر والمواد الصناعية والمنتجات الغذائية، بينما تولت المؤسسات المالية الأمريكية ترتيب القروض والتمويل اللازمين لشراء هذه الإمدادات.

وكان التحول المالي بالغ الدلالة: دخلت بريطانيا الحرب وهي دائنة للولايات المتحدة، لكنها اضطرت خلال سنوات الحرب إلى بيع أصول مالية أمريكية واستخدامها ضمانًا للاقتراض، كما لجأت حكومتها إلى الاقتراض من الأسواق والبنوك الأمريكية لتمويل المشتريات الحربية. وبحلول أواخر عام 1916، كانت الحكومة البريطانية قد استنفدت جانبًا كبيرًا من الضمانات المالية التي استخدمتها للحصول على التمويل الأمريكي.

وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء في أبريل 1917، اتسع دورها المالي بصورة أكبر. فقد تحولت من مورد وممول رئيسي إلى طرف مباشر في الحرب، وأصبح تمويل الحكومة الأمريكية لحلفائها جزءًا

أساسيًا من النظام المالي للحرب. وتُظهر البيانات التاريخية أن بريطانيا تلقت قروضًا أمريكية ضخمة خلال الفترة من 1916 إلى 1920، وأن الولايات المتحدة أصبحت مركزًا رئيسيًا لتوفير الائتمان الدولي.

وهكذا لم تكن المصانع الأمريكية تبيع بريطانيا السلع وحدها، بل كانت المؤسسات المالية الأمريكية تمول جانبًا مهمًا من مشترياتها أيضًا. وبدأت العلاقة بين البلدين تتحول تدريجيًا من علاقة بين قوة مالية مهيمنة وقوة صناعية صاعدة، إلى علاقة تعتمد فيها القوة البريطانية بدرجة متزايدة على التمويل والإنتاج الأمريكيين.

كانت لندن قبل الحرب العالمية الأولى مركز النظام المالي الدولي، وكان الجنيه الإسترليني العملة الأبرز في التجارة والاحتياطيات الدولية. لكن الحرب أضعفت الاقتصاد البريطاني، واستنزفت احتياطياته، ووضعت العملة البريطانية تحت ضغوط شديدة.

في المقابل، خرجت الولايات المتحدة من الحرب وقد تحولت من دولة مدينة إلى دولة دائنة، وازدادت مكانة الدولار، وتوسعت قدرة نيويورك على تقديم التمويل والخدمات المصرفية الدولية. وتشير دراسة منشورة لدى بنك التسويات الدولية إلى أن انتقال مركز الثقل من الجنيه إلى الدولار بدأ خلال

الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة، ولم يكن مجرد نتيجة بعيدة للحرب العالمية الثانية. [20]

ومع ذلك، لم تفقد لندن مكانتها المالية في لحظة واحدة؛ فقد ظلت مركزًا ماليًا مهمًا خلال فترة ما بين الحربين، واستمر الجنيه الإسترليني في منافسة الدولار. لكن التفوق المالي البريطاني المطلق الذي سبق عام 1914 تعرض لضربة عميقة، فيما أخذت نيويورك تتقدم لتصبح المركز المالي الأبرز في العالم. وقد أسهمت السياسات النقدية البريطانية في فترة ما بين الحربين، إلى جانب استمرار ضعف الاقتصاد البريطاني، في تعقيد استعادة المكانة السابقة. [17]

أما الإمبراطورية البريطانية، فقد خرجت من الحرب منتصرة عسكريًا، لكنها كانت مثقلة بالديون والالتزامات المالية. فقد ارتفع الدين البريطاني بصورة هائلة بين عامي 1914 و1919، وأصبحت الحكومة الأمريكية والدائنون الأمريكيون طرفًا أساسيًا في تمويل بريطانيا وتسوية ديونها.

ولم يكن ذلك يعني أن الولايات المتحدة تسلمت مفاتيح الهيمنة العالمية كاملة بمجرد انتهاء الحرب؛ فبريطانيا احتفظت بإمبراطوريتها وأسطولها ونفوذها السياسي، وظلت قوة كبرى خلال العقود التالية. لكن ميزان القوة

كان قد بدأ يتغير، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتعمّق هذا التحول وتجعله أكثر رسوخًا.[18]

تكشف هذه التجربة أن امتلاك المستعمرات والقواعد والأساطيل لا يكفي وحده لضمان استمرار الزعامة العالمية. فالقوة العسكرية تحتاج إلى قاعدة صناعية ومالية تمولها، والانتشار الخارجي الواسع قد يتحول إلى عبء عندما تتجاوز تكاليف الالتزامات قدرة الاقتصاد على تحملها.

لقد استفادت الولايات المتحدة من مرحلة كانت فيها بريطانيا منشغلة بحماية إمبراطوريتها وخوض حرب عالمية مكلفة، بينما كانت القاعدة الصناعية والمالية الأمريكية تتوسع. ولم يكن الانتقال مجرد انتصار عسكري لطرف على آخر، بل كان تحولًا عميقًا في مصادر القوة: من مركز مالي وصناعي أوروبي أنهكته الحرب، إلى قوة أمريكية تمتلك الإنتاج والائتمان والقدرة المتزايدة على تمويل النظام الدولي.

وهنا تتضح الصلة بموضوع الكتاب: إن الدولة الصاعدة لا تحتاج دائمًا إلى هزيمة الإمبراطورية المهيمنة في معركة مباشرة؛ فقد يكفي أن تتفوق عليها في الإنتاج والتمويل والتكنولوجيا، بينما تواصل الإمبراطورية استنزاف مواردها في حماية شبكة نفوذ واسعة.

وهذا هو وجه الشبه الذي يستحق التأمل عند مقارنة الولايات المتحدة بالصين اليوم: ليس أن التاريخ يعيد نفسه حرفيًا، بل أن القوة الاقتصادية والإنتاجية قد تتحول، مع مرور الزمن، إلى نفوذ سياسي ومالي ينافس القوة العسكرية، وربما يتجاوزها في تحديد من يقود النظام العالمي.

الحروب الأمريكية وصعود الصين الصناعي

مع مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأت الولايات المتحدة تدخل مرحلة من الاستنزاف العسكري المتواصل، في الوقت الذي كانت فيه الصين تتحرك على مسار مختلف تمامًا. فبينما انشغلت واشنطن بحروب أفغانستان والعراق وملاحقة التنظيمات المسلحة في مناطق متعددة، كانت بكين توسع قاعدتها الصناعية وتستعد لمرحلة جديدة من المنافسة الاقتصادية العالمية.

وقد تزامن ذلك مع حدث بالغ الأهمية: انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر 2001. لم يكن هذا الانضمام مجرد توسع في العلاقات التجارية، بل فتح الباب أمام اندماج أعمق للاقتصاد الصيني في الأسواق العالمية، وتسارع تدفق الاستثمارات الأجنبية، واتساع الصادرات الصناعية. وفي السنوات التالية، أصبحت الصين مركزًا رئيسيًا للإنتاج العالمي، بينما أخذت قطاعات واسعة من الصناعات الأمريكية تواجه ضغوط المنافسة والتكاليف والتحولات في سلاسل التوريد.[19]

وفي الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة تخوض حروبًا طويلة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. فقد امتدت العمليات العسكرية إلى أفغانستان والعراق وسوريا وباكستان ومناطق أخرى، واستمرت الالتزامات الأمنية والعسكرية حتى بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان عام 2021.

وتقدر جامعة براون، ضمن مشروع تكاليف الحرب، أن الولايات المتحدة خصصت أو التزمت بإنفاق نحو 8 تريليونات دولار على حروب ما بعد 11 سبتمبر حتى السنة المالية 2022، شاملة النفقات العسكرية المباشرة، وزيادات الإنفاق المرتبطة بالحروب، ورعاية المحاربين القدامى، وأعباء أخرى مرتبطة بها. وهذا الرقم لا يمثل تكلفة العمليات العسكرية وحدها، بل تقديرًا أوسع للالتزامات المالية التي خلفتها تلك الحروب.

وهنا تتضح المفارقة: في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تنفق موارد هائلة على العمليات العسكرية والانتشار الخارجي، كانت الصين توسع قدرتها الإنتاجية وتستقطب الشركات والاستثمارات، وتتحول تدريجيًا إلى مركز رئيسي لتصنيع السلع التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي.

لم يكن انتقال الإنتاج إلى الصين نتيجة قرار واحد اتخذته الحكومة الأمريكية، بل حصيلة عقود من التحولات الاقتصادية، وسياسات التجارة،

وقرارات الشركات، وتغير تكاليف الإنتاج، وتوسع العولمة. فقد وجدت شركات أمريكية عديدة أن تصنيع المنتجات في الصين أقل تكلفة، بسبب انخفاض الأجور في مراحل معينة، وتوافر شبكات الموردين، واتساع البنية الصناعية، والحوافز الاستثمارية، والقدرة على الإنتاج بكميات ضخمة. ودفعت هذه العوامل شركات كثيرة إلى نقل بعض خطوط الإنتاج أو توسيع اعتمادها على المصانع الصينية، بهدف تقليل التكاليف وزيادة الأرباح.

لكن هذا التحول لم يكن بلا ثمن داخلي. فقد تعرضت قطاعات صناعية أمريكية، مثل المنسوجات والأثاث والإلكترونيات الاستهلاكية، لضغوط كبيرة نتيجة المنافسة مع الواردات الصينية. وأظهرت دراسة اقتصادية واسعة أن صدمة التجارة الصينية أسهمت في فقدان نحو 1.5 إلى مليوني وظيفة صناعية أمريكية بين عامي 2000 و2007، وأنها كانت مسؤولة عن قرابة ربع التراجع في الوظائف الصناعية خلال تلك الفترة. وقد تركزت الخسائر بصورة أشد في المدن والمناطق التي اعتمد اقتصادها على الصناعات المتضررة.

وكانت ولايات مثل أوهايو وبنسلفانيا وميشيغان من أبرز المناطق التي عانت من تراجع الصناعات التقليدية، خصوصًا في قطاعات الصلب والسيارات والآلات. ومع إغلاق المصانع وتسريح العمال، ظهرت مناطق صناعية

واسعة عُرفت باسم حزام الصدأ، في إشارة إلى تراجع النشاط الصناعي الذي كان يشكل أساس اقتصادها.

ومع ذلك، لم تتحول الولايات المتحدة إلى اقتصاد خالٍ من الصناعة؛ فقد ظلت تحتفظ بقطاعات صناعية متقدمة، وبقوة كبيرة في تصميم التكنولوجيا والبرمجيات والطيران والصناعات الدفاعية. لكن المشكلة الاستراتيجية تمثلت في تراجع بعض القدرات الإنتاجية المحلية، وازدياد الاعتماد على سلاسل توريد خارجية في قطاعات حيوية.

وقد اعتقد كثير من أنصار العولمة أن الولايات المتحدة تستطيع التركيز على التصميم والابتكار والخدمات المالية والتكنولوجية، بينما تتولى الدول الأقل تكلفة تصنيع المنتجات. وفي بعض الصناعات، مثل الهواتف الذكية، أصبح هذا النموذج واضحًا: تصميم أمريكي، وشبكات توريد آسيوية، وتجميع وتصنيع موزع بين عدة دول.

لكن التجربة كشفت أن امتلاك التصميم لا يعني امتلاك القدرة الصناعية الكاملة. فالإنتاج يحتاج إلى مصانع، وعمال مهرة، وموردين، وخبرة تراكمية، وبنية تحتية، وقدرة على التوسع السريع. وإذا انتقلت هذه العناصر إلى الخارج، فإن استعادتها لا تتم بمجرد قرار سياسي أو ضخ الأموال؛ بل تحتاج إلى سنوات من الاستثمار وإعادة بناء سلاسل الإنتاج.

وأصبح الاعتماد على الصين أكثر حساسية عندما امتد إلى قطاعات تتجاوز السلع الاستهلاكية. فالصين تحتل موقعًا مركزيًا في معالجة المعادن النادرة وصناعة المغناطيسات الدائمة، وهي مواد تدخل في أنظمة الطاقة والاتصالات والسيارات الكهربائية وبعض التطبيقات العسكرية.

ووفق وكالة الطاقة الدولية، بلغت حصة الصين في عام 2024 نحو 60% من الإنتاج العالمي للعناصر الأرضية النادرة المستخدمة في المغناطيسات، و91% من إنتاجها المكرر، و94% من تصنيع المغناطيسات الدائمة الملبدة. وهذه الأرقام لا تعني أن الصين تمتلك جميع المعادن النادرة أو أن كل الصناعات العسكرية الأمريكية تعتمد عليها بصورة مطلقة، لكنها توضح حجم التركّز الصناعي الذي يمنح بكين نفوذًا مهمًا في سلاسل التوريد.

وفي قطاع أشباه الموصلات، تظهر صورة أكثر تعقيدًا. فالولايات المتحدة لا تزال قوة رائدة في تصميم الرقائق، لكنها تعتمد على سلاسل إنتاج عالمية، مع تركّز تصنيع الرقائق المتقدمة في شرق آسيا، ولا سيما تايوان وكوريا الجنوبية. وقد أشار تقرير حكومي أمريكي إلى أن نحو ثلاثة أرباع الرقائق كانت تُصنع وتُعبأ في آسيا عام 2022، وهو ما يكشف عن فجوة بين التفوق في التصميم والقدرة على التصنيع المحلي.

أما الأدوية، فتحتاج إلى دقة أكبر في وصف الاعتماد. فالصين والهند من أهم مصادر المواد الفعالة الدوائية التي تدخل في تصنيع الأدوية الأمريكية، لكن لا يصح القول إن أكثر من 80% من المواد الفعالة لجميع الأدوية الأمريكية تأتي من الصين. وقد أكدت إدارة الغذاء والدواء الأمريكية أن البيانات المتاحة لا تسمح بتحديد نسبة دقيقة من حجم الاستهلاك الأمريكي للأدوية التي تعتمد على المواد الفعالة المصنعة في الصين أو الهند. وتشير بيانات الدواء إلى أن الهند والصين تستحوذان على حصة كبيرة من منشآت وملفات تصنيع المواد الفعالة المرتبطة بالسوق الأمريكية، لا على نسبة ثابتة من جميع الأدوية المستهلكة فيها.

وهكذا أصبحت الولايات المتحدة تواجه تحديًا يتجاوز خسارة الوظائف أو انتقال المصانع؛ إذ باتت بعض نقاط القوة الصناعية والتكنولوجية لديها مرتبطة بشبكات إنتاج خارجية يمكن أن تتعرض للاضطراب في أوقات الصراع.

الاعتماد على الصين والديون وتحدي الدولار

مع اتساع الاعتماد الصناعي، وتزايد الالتزامات العسكرية، أخذت الولايات المتحدة تواجه معادلة مالية أكثر تعقيدًا. فالدولة التي تستورد جزءًا من احتياجاتها الصناعية، وتواصل تمويل انتشارها العسكري العالمي، وتتحمل

عجزًا ماليًا متكررًا، تصبح أكثر حساسية لتكاليف التمويل وتقلبات الأسواق.

وقد تجاوز الدين العام الأمريكي 40.5 تريليون دولار في نوفمبر 2026، وهو رقم يعكس الدين الإجمالي للحكومة الفيدرالية، لا الدين المملوك للجمهور وحده. كما ارتفعت أعباء الفائدة مع زيادة الدين وارتفاع متوسط أسعار الفائدة على السندات الجديدة.

لكن العلاقة بين الدين الأمريكي والصين تحتاج إلى فهم دقيق. فالصين ليست الدائن الأكبر للولايات المتحدة، ولا تمتلك معظم سندات الخزانة الأمريكية؛ وقد تراجعت حيازتها بصورة كبيرة عن مستوياتها السابقة. ومع ذلك، فإن التنافس بين البلدين يتجاوز مسألة السندات، ويمتد إلى التجارة والتكنولوجيا والتمويل والموارد الاستراتيجية.

في عام 2022، عقب الغزو الروسي لأوكرانيا، فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات مالية واسعة على روسيا، شملت تجميد نحو 300 مليار دولار من أصول البنك المركزي الروسي في الخارج. كما جرى فصل عدد من المصارف الروسية عن نظام سويفت، الذي يستخدمه القطاع المصرفي العالمي لتبادل الرسائل المالية المتعلقة بالمدفوعات. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

وقد أثار هذا الإجراء نقاشًا دوليًا بشأن مخاطر الاعتماد على البنية المالية الغربية، خصوصًا لدى الدول التي تخشى تعرضها لعقوبات مشابهة في المستقبل. ومن هنا ازدادت أهمية البحث عن وسائل لتسوية التجارة بالعملات المحلية، وتنويع الاحتياطيات، وتطوير أنظمة دفع لا تعتمد بالكامل على المؤسسات الغربية.

لكن تجميد الأصول الروسية لا يعني أن الدول الأخرى فقدت الثقة بالدولار بصورة جماعية أو قررت التخلي عنه؛ فالدولار ظل يحتفظ بموقعه المركزي في الاحتياطيات الدولية. ووفق بيانات صندوق النقد الدولي، بلغت حصته نحو 57.8% من الاحتياطيات العالمية المعلنة في نهاية 2024. وهذا يدل على أن التراجع النسبي الذي شهده الدولار خلال العقود الماضية لم يتحول إلى انهيار في مكانته. [21]

ومع ذلك، فقد عززت الأزمة الروسية الحافز لدى بعض الدول لتقليل تعرضها للمخاطر المالية والسياسية المرتبطة بالاعتماد على الدولار، من خلال زيادة مشتريات الذهب، وتوسيع استخدام العملات المحلية، وبناء قنوات مالية بديلة.

واستفادت الصين من هذه التحولات في تعزيز حضورها داخل مجموعة بريكس، التي توسعت خلال عامي 2024 و2025 بانضمام مصر

وإثيوبيا وإيران والإمارات، ثم إندونيسيا في يناير 2025، فيما تلقت السعودية دعوة إلى الانضمام، لكنها لم تكن قد استكملت العضوية رسميًا وفق المعلومات المنشورة حتى سبتمبر 2026. وقد أصبحت المجموعة إطارًا للتنسيق بين دول تسعى إلى توسيع نفوذها في المؤسسات الدولية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي فيما بينها.

وفي المجال المالي، طورت الصين نظام CIPS، وهو نظام المدفوعات العابرة للحدود باليوان، أُطلق عام 2015 لدعم استخدام العملة الصينية في التجارة الدولية. ويتيح النظام تسوية المدفوعات باليوان عبر شبكة من المؤسسات المالية المشاركة، ويوفر قناة إضافية للمعاملات الدولية.

لكن CIPS ليس بديلًا كاملًا عن سويفت حتى الآن؛ إذ يعتمد جزء كبير من معاملاته على خدمات الرسائل التي يوفرها سويفت، كما أن النظامين يؤديان وظائف مختلفة جزئيًا: سويفت شبكة عالمية للرسائل المالية، بينما يوفر CIPS خدمات تسوية ومدفوعات باليوان. ومع ذلك، فإن تطويره يمنح الصين بنية مالية إضافية يمكن توسيعها مستقبلًا، ويقلل بعض جوانب اعتمادها على الشبكات الغربية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

أما ما يُعرف بالبترودولار، فلا ينبغي تصويره على أنه اتفاق رسمي يلزم السعودية ببيع النفط بالدولار لمدة خمسين عامًا؛ إذ لا توجد أدلة موثوقة

على وجود اتفاق بهذا الشكل. لكن الدولار اكتسب مكانته في تجارة النفط عبر عقود من التعاملات والأسواق المالية والسياسات النقدية، وأصبح استخدامه في تجارة الطاقة أحد عناصر الطلب الدولي عليه.

وقد أبدت الصين وبعض الدول المنتجة والمستوردة للطاقة اهتمامًا بتوسيع تسوية بعض المعاملات النفطية باليوان أو العملات المحلية. غير أن هذا الاتجاه لا يعني انتهاء البترودولار أو انتقال تجارة النفط العالمية إلى العملة الصينية؛ فالدولار ما زال العملة الرئيسية في أسواق النفط والتمويل الدولي، بينما يظل اليوان مقيدًا بعوامل تتعلق بتحويل العملة، وعمق الأسواق المالية، والثقة في المؤسسات الصينية.

وتتجمع هذه التطورات في معادلة واحدة: الولايات المتحدة ما زالت تمتلك اقتصادًا ضخمًا، ومؤسسات مالية عميقة، وقوة عسكرية واسعة، وقدرات متقدمة في التصميم والتكنولوجيا؛ لكنها تواجه في الوقت نفسه دينًا متزايدًا، وأعباء تمويلية متصاعدة، وتراجعًا في بعض القدرات الصناعية، ومنافسًا صينيًا يوسع نفوذه في التصنيع والموارد والتجارة.

ولا يكمن الخطر في أن الصين تستطيع إسقاط الولايات المتحدة بقرار منفرد، أو أن الدولار فقد مكانته، بل في أن استمرار الاعتماد المتبادل في ظل التنافس قد يحول بعض الروابط الاقتصادية إلى نقاط ضغط. فتعطيل

الإمدادات الصناعية، أو فرض قيود على المواد الاستراتيجية، أو اتساع استخدام العملات البديلة في بعض المعاملات، قد يرفع تكاليف المنافسة ويحد من قدرة واشنطن على استخدام أدواتها الاقتصادية دون تحمل ردود فعل مقابلة.

وهنا تتضح المقارنة مع بريطانيا: لم تنتقل الزعامة العالمية من لندن إلى واشنطن نتيجة معركة واحدة، بل عبر تراكم التحولات الصناعية والمالية، وتزايد أعباء الحرب، وتغير مراكز الإنتاج والائتمان. وبالمثل، فإن التنافس الأمريكي الصيني لا يُحسم بمجرد عدد حاملات الطائرات أو حجم الدين أو حصة العملة في الاحتياطيات، بل بقدرة كل طرف على الحفاظ على قاعدة اقتصادية وصناعية ومالية متماسكة في مواجهة الالتزامات والتحديات طويلة الأمد.

فالقوة التي تفقد تدريجيًا بعض قدرتها على الإنتاج، وتزداد حاجتها إلى التمويل، وتواجه منافسًا يتقدم في قطاعات استراتيجية، قد تجد أن نفوذها العالمي أصبح أكثر كلفة في المحافظة عليه، حتى وإن ظلت متفوقة عسكريًا وماليًا في جوانب عديدة.

الانقسام الداخلي: تجربة أثينا والمقارنة بواشنطن

لا تكفي الضربات الاقتصادية والاستنزافات العسكرية وحدها لإسقاط القوى العظمى؛ فالتاريخ يكشف أن تآكل التماسك الداخلي، واضطراب مؤسسات الحكم، وانقسام المجتمع، قد تكون عوامل أشد خطورة من الهزائم الخارجية. فالقوة التي تبدو عصية على الانكسار في ميدان الحرب قد تبدأ بفقدان قدرتها على إدارة نفسها من الداخل، حتى تصبح مواردها العسكرية والاقتصادية عاجزة عن تعويض خلل القيادة والقرار.

وتقدم أثينا في القرن الخامس ق.م نموذجًا تاريخيًا مهمًا لهذه الظاهرة. فقد بلغت المدينة ذروة نفوذها في عهد بريكليس، الذي امتلك قدرة سياسية على توجيه المجتمع الأثيني وضبط طموحاته، رغم أن نظامها الديمقراطي لم يكن خاليًا من الصراعات. وبعد وفاته سنة 429 ق.م، ازدادت حدة التنافس السياسي، وبرزت أنماط من القيادة تعتمد على استثارة الجمهور واستثمار غضبه بدل بناء توافق سياسي مستقر.

ومن أبرز هذه الشخصيات كليون، الذي ارتبط اسمه بصعود الديماغوجية في أثينا. وكان ابن رجل ثري يعمل في صناعة الجلود، ولم ينتم إلى طبقة القادة التقليديين الذين جمعوا بين النفوذ السياسي والخبرة العسكرية. وقد اعتمد في صعوده على الخطابة الحادة، والهجوم على خصومه، وتقديم نفسه ممثلًا

مباشرًا لمصالح الشعب، في مقابل تصوير النخب المنافسة بوصفها عاجزة أو متواطئة أو غير جديرة بالثقة. وهكذا تحولت المنافسة السياسية، في بعض مراحلها، إلى صراع على تعبئة الجماهير واستثمار الانفعالات، بدل أن تكون نقاشًا حول المصالح الاستراتيجية للدولة.

لكن اختزال تجربة أثينا في شخصية كليون وحدها سيكون تبسيطًا مخلًا؛ فقد كان الانقسام أعمق من ذلك، وكانت المؤسسات نفسها جزءًا من الصراع. وأصبح القادة العسكريون عرضة للمحاسبة والمحاكمات والاتهامات السياسية، في حين تداخلت المنافسة بين السياسيين والجنرالات مع القرارات المتعلقة بالحرب والسلام. ولم يكن كل إبعاد لقائد عسكري نتيجة مؤامرة حزبية، لكن المناخ السياسي المضطرب جعل الخبرة العسكرية عرضة للاستقطاب، وأضعف قدرة الدولة على الفصل بين الكفاءة والمنافسة السياسية.

وفي مثل هذا المناخ، يصبح القرار العسكري أكثر عرضة للمغامرة، وتتحول الحرب أحيانًا إلى وسيلة لإثبات القوة أو استعادة الشعبية أو صرف الأنظار عن الأزمات الداخلية. وقد تجلى ذلك لاحقًا في الحملة الأثينية على صقلية سنة 415 ق.م، التي انتهت بكارثة عسكرية كبرى، وأدت إلى تدمير القسم الأعظم من القوة التي أرسلتها أثينا وأسر آلاف من جنودها. ولم يكن كليون هو الذي قاد هذه الحملة أو اتخذ قرارها؛ فقد مات سنة 422

ق.م، لكن الكارثة وقعت في سياق سياسي وعسكري تراكمت فيه الطموحات والصراعات وسوء تقدير المخاطر.

إن الدرس الأهم هنا ليس أن الانقسام الداخلي يؤدي حتمًا إلى الهزيمة، بل أن الدولة حين تفقد قدرتها على إنتاج قرار متوازن، وتصبح المنافسة السياسية قائمة على الغلبة الشخصية وتعبئة الغضب، فإنها تضعف إحدى أهم أدوات بقائها: جودة القيادة.

وعند الانتقال إلى الولايات المتحدة، تظهر أوجه تشابه تستحق الدراسة، وإن كانت الفروق بين النظامين كبيرة. فقد شهد المجتمع الأمريكي خلال العقود الأخيرة تراجعًا في الثقة بالمؤسسات السياسية، واستقطابًا حادًا بين التيارات الحزبية، وشعورًا لدى قطاعات من الطبقة العاملة بأن التحولات الاقتصادية أضعفت مواقعها ومصالحها. وأسهمت هذه العوامل في تهيئة بيئة سياسية صعدت فيها الشعبوية، وأصبح فيها الغضب الشعبي عنصرًا رئيسيًا في المنافسة على السلطة.[22]

وفي هذا السياق، يمثل دونالد ترامب نموذجًا للقيادة الشعبوية الحديثة؛ فقد جاء من عالم الأعمال، ونجح في تقديم نفسه بوصفه خارج النخبة السياسية التقليدية، مستثمرًا شعور قطاعات واسعة بالتهميش وعدم الرضا. واعتمد خطابه على مهاجمة المؤسسات والخصوم، وتقديم نفسه باعتباره الصوت

الحقيقي للشعب، مع توظيف قضايا الهجرة والهوية الوطنية في تعبئة أنصاره. غير أن غياب الخبرة السياسية التقليدية لا يعني وحده انعدام القدرة على القيادة، كما أن الشعبوية ليست ظاهرة أمريكية خالصة؛ وإنما تكمن المشكلة حين تتحول المنافسة إلى صراع دائم على الشرعية، ويصبح الخصم السياسي عدوًا ينبغي إقصاؤه لا منافسًا داخل نظام مشترك.

وقد انعكس هذا الاستقطاب على عمل المؤسسات الأمريكية، حيث تكررت أزمات التمويل الحكومي وتعطلت بعض وظائف الدولة بسبب الخلافات الحزبية، وبلغت الأزمة ذروتها في إغلاق حكومي طويل سنة 2025. وأظهرت هذه الوقائع أن الانقسام لم يعد مجرد خلاف في الخطاب، بل بات قادرًا على تعطيل آليات الحكم والتأثير في استقرار الإدارة العامة.

وتزداد خطورة هذا المسار عندما يمتد من الداخل إلى الخارج؛ فالقوة الأمريكية لا تقوم على الاقتصاد والجيش وحدهما، بل تستند أيضًا إلى شبكة واسعة من التحالفات والشراكات الدولية. وإذا أصبحت السياسة الخارجية انعكاسًا مباشرًا للصراعات الداخلية، أو تحولت التحالفات إلى أدوات ضغط في المنافسة السياسية، فإن واشنطن قد تجد نفسها أمام تراجع الثقة بها، حتى من جانب الدول التي تعتمد على مظلتها الأمنية. وهنا

تتجاوز المشكلة حدود الانقسام الحزبي، لتصبح مسألة تتعلق بقدرة الدولة على الحفاظ على التزاماتها الاستراتيجية واستقرار توجهاتها.

والتشابه بين أثينا وواشنطن لا يعني أن التاريخ يعيد نفسه بصورة حرفية، ولا أن الولايات المتحدة تسير حتمًا نحو المصير الأثيني. لكنه يبرز حقيقة استراتيجية ثابتة: حين يتآكل التماسك الداخلي، وتتراجع الثقة بالمؤسسات، ويصبح الغضب أداة للحكم، فإن القوة الخارجية قد تبدأ بفقدان أساسها السياسي قبل أن تفقد تفوقها العسكري.

فالإمبراطوريات لا تحتاج دائمًا إلى عدو قادر على هزيمتها في ميدان المعركة؛ أحيانًا يكفي أن تتحول تناقضاتها الداخلية إلى قوة تستنزف قدرتها على اتخاذ القرار، وتحول مواردها من أدوات بناء النفوذ إلى أدوات إدارة الأزمات.

نابليون وتآكل التحالفات: المقارنة مع ترامب وأوروبا

لا تقوم قوة الإمبراطوريات على جيوشها واقتصاداتها وحدها؛ فالتحالفات الخارجية جزء من منظومة القوة، وقد تكون في أوقات الأزمات عاملًا حاسمًا في استمرار النفوذ أو تراجعه. وحين تتعامل الدولة المهيمنة مع حلفائها باعتبارهم تابعين لا شركاء، وتضع مصالحها فوق التزاماتها المشتركة

دون اعتبار لتبعات ذلك، فإنها قد تدفعهم تدريجيًا إلى البحث عن بدائل، أو الامتناع عن مساندتها عندما تحتاج إليهم.

وتقدم تجربة نابليون بونابرت مثالًا تاريخيًا على مخاطر تحويل التحالفات إلى علاقة قائمة على الإكراه. ففي مطلع القرن التاسع عشر، امتد النفوذ الفرنسي على مساحات واسعة من أوروبا، وأعاد نابليون تشكيل الخريطة السياسية للقارة، فعزل حكامًا ونصّب آخرين من أسرته أو من الموالين له، وأخضع دولًا عديدة لنفوذه العسكري والسياسي. ولم تعد بعض الحكومات الأوروبية تتعامل مع فرنسا بوصفها حليفًا متكافئًا، بل بوصفها قوة تفرض إرادتها وتحدد لها خياراتها.

ومن أبرز مظاهر هذا النهج نظام الحصار القاري الذي فرضه نابليون سنة 1806، بهدف عزل بريطانيا اقتصاديًا ومنع التجارة معها. وقد ألزم الدول الخاضعة لنفوذه وحلفاءه بالامتناع عن التعامل التجاري مع البريطانيين، لكن تطبيق النظام ألحق أضرارًا بمصالح اقتصادية أوروبية واسعة، وأثار التهريب والاعتراضات، وزاد التوتر بين فرنسا وعدد من الدول التي وجدت نفسها تتحمل تكاليف سياسة صُممت أساسًا لخدمة الصراع الفرنسي البريطاني.[23]

وبعد سنوات من فرض الحصار، لم يعد النظام القاري مجرد أداة لمواجهة بريطانيا، بل أصبح عبئًا سياسيًا على فرنسا نفسها؛ إذ اضطر نابليون إلى تشديد الرقابة على الدول التي لم تلتزم به، وواجه مقاومة وتهريبًا وتوترًا متزايدًا، ولا سيما في شبه الجزيرة الإيبيرية وروسيا. وهكذا ساهمت سياسة الإكراه الاقتصادي في توسيع دائرة الخصومة، بدل أن تضمن ولاء الدول الواقعة تحت النفوذ الفرنسي.

وعندما غزا نابليون روسيا سنة 1812، دخل بحملة عسكرية هائلة ضمت قوات فرنسية وأخرى من الدول التابعة والحليفة. لكن الحملة انتهت بكارثة، وفقد الجيش الفرنسي القسم الأكبر من قوته، فوجدت القوى الأوروبية فرصة لإعادة تشكيل تحالف واسع ضده. وكانت بروسيا من أوائل من انقلبوا على التحالف مع فرنسا وانضموا إلى روسيا وبريطانيا، ثم دخلت النمسا الحرب إلى جانب التحالف بعد انتهاء الهدنة سنة 1813. وفي أكتوبر من ذلك العام، واجه نابليون خصومه في معركة لايبزيغ، المعروفة باسم معركة الأمم، حيث تعرض لهزيمة كبرى عجّلت بتراجع النفوذ الفرنسي في ألمانيا وأوروبا الوسطى.

ولم يكن انهيار الإمبراطورية الفرنسية نتيجة هزيمة عسكرية منفردة، بل نتيجة تفاعل الهزائم مع تآكل التحالفات واتساع دائرة الخصوم. فالدول التي كانت تقاتل إلى جانب نابليون أو تخضع لنفوذه لم تعد ترى في استمرار قوته

مصلحة لها، وحين تبدلت موازين القوى وجدت في التحالف ضده فرصة لاستعادة استقلال قرارها. وهنا تظهر إحدى أهم حقائق السياسة الدولية: التحالف الذي يقوم على المصلحة والإكراه وحدهما قد يتفكك عندما تتغير موازين القوة، ولا سيما إذا تراكمت لدى أطرافه أسباب السخط وفقدان الثقة.

وعند النظر إلى العلاقات الأمريكية الأوروبية في عهد دونالد ترامب، نجد وقائع تعكس توترًا متزايدًا داخل التحالف الغربي، وإن كانت المقارنة مع نابليون لا تعني تطابق التجربتين. فقد اتسم خطاب ترامب تجاه حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين بالضغط العلني، وربط الالتزام الأمريكي بأمنهم بمستوى إنفاقهم الدفاعي. وفي فبراير 2024، قال إنه لن يدافع عن دولة عضو في حلف شمال الأطلسي لا تفي بالتزامات الإنفاق، بل إنه سيشجع روسيا على فعل ما تشاء بها. وقد أثارت هذه التصريحات قلقًا واسعًا؛ لأنها وضعت علامة استفهام حول مدى ثبات الالتزام الأمريكي بمبدأ الدفاع الجماعي. ومن المهم هنا التوضيح أن نسبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي كانت هدفًا متفقًا عليه للإنفاق الدفاعي داخل الحلف، وليست رسومًا مالية تدفعها الدول إلى الولايات المتحدة أو إلى خزينة الناتو.[24]

ولم يقتصر التوتر على التصريحات الأمنية، بل امتد إلى التجارة والسياسة الخارجية. ففي عام 2018 فرضت إدارة ترامب رسومًا جمركية على واردات

الصلب والألومنيوم الأوروبية، مستندة إلى اعتبارات الأمن القومي؛ ففرضت رسومًا بنسبة 25% على الصلب و10% على الألومنيوم، ورد الاتحاد الأوروبي بإجراءات تجارية مضادة وشكوى أمام منظمة التجارة العالمية. كما انسحبت واشنطن في العام نفسه من الاتفاق النووي الإيراني، رغم اعتراض الاتحاد الأوروبي وتمسكه باستمرار الاتفاق، ثم أعادت فرض العقوبات الأمريكية على إيران، بما فيها العقوبات الثانوية التي عرضت الشركات الأوروبية لخطر فقدان الوصول إلى السوق والنظام المالي الأمريكي إذا واصلت التعامل مع طهران.[25]

وقد تركت هذه السياسات أثرًا في الثقة المتبادلة؛ فالحليف الأوروبي وجد نفسه أمام قرارات أمريكية تمس مصالحه الاقتصادية والدبلوماسية، من دون أن تكون له قدرة حقيقية على منعها. ولم يكن الخلاف حول إيران وحدها، بل حول طبيعة العلاقة عبر الأطلسي: هل هي شراكة استراتيجية تتطلب التشاور وتبادل المصالح، أم علاقة يتوقع فيها الطرف الأقوى أن يتبع الآخرون قراراته حتى عندما تتعارض مع حساباتهم؟

وقد ظهر هذا التباعد بوضوح أكبر مع اندلا ع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في 28 فبراير 2026. فعندما طلب ترامب من حلفاء بلاده المساهمة في تأمين الملاحة بمضيق هرمز، رفضت ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا المشاركة في مهمة عسكرية هناك في تلك المرحلة، بينما اتخذت بريطانيا

والدنمارك موقفًا أكثر تحفظًا، معلنتين الاستعداد لبحث أشكال محدودة من المساعدة، مع التشديد على تجنب الانجرار إلى حرب أوسع. ولم يكن الموقف الأوروبي موحدًا، لكنه كشف أن واشنطن لم تعد تستطيع افتراض أن حلفاءها سيشاركون تلقائيًا في كل عملية عسكرية تقرر خوضها.

وكان الموقف الإسباني من أبرز مظاهر هذا الخلاف؛ إذ رفضت مدريد استخدام قاعدتي روتا ومورون في العمليات المرتبطة بالحرب، ثم منعت الطائرات العسكرية الأمريكية المشاركة فيها من عبور المجال الجوي الإسباني. وأدى ذلك إلى تحويل بعض مسارات الطيران الأمريكية، ونقل طائرات التزود بالوقود من القواعد الإسبانية إلى قواعد في دول أوروبية أخرى. واضطرت بعض القاذفات الأمريكية إلى استخدام مسارات أطول، والاعتماد على ترتيبات بديلة للتزود بالوقود، ما زاد التعقيد اللوجستي للعمليات.

أما إيطاليا، فقد رفضت في أواخر مارس السماح لطائرات أمريكية بالهبوط في قاعدة سيغونيلا بصقلية، بعدما تبين أن طلب الإذن لم يستوفِ الإجراءات المطلوبة مسبقًا. ولذلك لا يصح تصوير الواقعة باعتبارها قرارًا إيطاليًا شاملًا بقطع التعاون العسكري مع واشنطن؛ فقد أوضحت الحكومة الإيطالية أن استخدام القواعد يخضع للاتفاقيات والإجراءات القائمة، وأن

الطلبات تُدرس حالةً بحالة. كما استمرت قواعد أمريكية أخرى في أوروبا، وفي مقدمتها رامشتاين الألمانية، في أداء أدوار لوجستية مهمة في العمليات.

وهذا التفصيل مهم؛ لأن الخلاف لم يؤد إلى انفضاض أوروبي كامل عن الولايات المتحدة، لكنه كشف حدود التضامن عندما تتعارض أهداف الحرب الأمريكية مع حسابات بعض الحكومات الأوروبية ومواقفها القانونية والسياسية. فبعض الدول رفض المشاركة المباشرة أو تقييد استخدام أراضيها في الهجمات، بينما واصلت دول أخرى تقديم أشكال من الدعم أو إتاحة منشآتها لأغراض محددة. ومن ثم فإن وصف أوروبا بأنها تخلت بالكامل عن واشنطن أو باعتها في عز المعركة لا يعكس حقيقة المواقف المتباينة داخل القارة.

وحتى الثامن من نوفمبر 2026، لم تكن المواجهة قد انتهت؛ إذ استمرت الأزمة حول مضيق هرمز، وتواصلت الاتصالات غير المباشرة، مع تنفيذ ضربات أمريكية دفاعية محدودة وتصاعد التوتر البحري. وهذا يعني أن الحديث عن استنزاف القوة الأمريكية ينبغي أن يستند إلى وقائع الحرب وتكاليفها ونتائجها، لا إلى افتراض أن الولايات المتحدة فقدت قدرتها العسكرية أو أن التحالف الغربي انهار بالفعل.

وهنا تتضح المقارنة التاريخية مع نابليون: لم تكن المشكلة في وجود خلافات بين فرنسا وحلفائها فحسب، بل في تراكم السياسات التي جعلت مصالح الدول التابعة تصطدم بمصالح الإمبراطورية، ثم في تحوّل الضعف العسكري الفرنسي إلى فرصة لتلك الدول كي تعيد حساباتها وتغير مواقعها. وفي الحالة الأمريكية، تكشف الخلافات مع أوروبا عن تراجع في مستوى التوافق بشأن بعض الملفات، لكنها لا تعني حتى الآن تفكك حلف الناتو أو انتهاء الشراكة عبر الأطلسي.

فالتحالفات لا تُقاس بعدد الاتفاقيات الموقعة وحدها، وإنما بمدى الثقة المتبادلة، واستعداد الأطراف لتحمل الأعباء، وقدرتها على تنسيق المصالح في أوقات الأزمات. وكلما تحولت العلاقة إلى ضغط وإملاء وتهديد متبادل، ازدادت احتمالات التباعد، وأصبح الحصول على الدعم في اللحظة الحاسمة أكثر صعوبة.

والدرس الاستراتيجي من تجربة نابليون أن القوة التي لا تحسن إدارة علاقاتها بحلفائها قد تجد نفسها، عندما تتعرض لأزمة كبرى، أمام خصوم أكثر عددًا، وشركاء أقل استعدادًا للمساندة. فالحليف الذي يُعامل باعتباره تابعًا قد يلتزم ما دامت كفة القوة راجحة، لكنه قد يعيد حساباته عندما تتغير الظروف؛ وعندئذ لا يكون الخطر في خسارة معركة واحدة، بل في تآكل شبكة العلاقات التي كانت تمنح القوة الكبرى مجالًا أوسع للحركة والنفوذ.

الإنكار الإمبراطوري وأزمة السويس

عندما تصل الإمبراطورية إلى مرحلة تتراكم فيها الأزمات الاقتصادية والاستنزافات العسكرية، يفترض أن تدفعها الحسابات العقلانية إلى مراجعة التزاماتها، وتقليص أعبائها، وإعادة ترتيب أولوياتها بما يتناسب مع مواردها الحقيقية. لكن التاريخ يكشف أن القيادات الإمبراطورية لا تستجيب دائمًا لمثل هذه الحقائق؛ فقد يدفعها التمسك بصورة القوة القديمة، والخشية من الاعتراف بتراجع النفوذ، إلى اتخاذ قرارات تزيد أزمتها عمقًا.

ويمكن وصف هذه الحالة بأنها الإنكار الاستراتيجي: أي رفض الاعتراف بتغير موازين القوة، والاستمرار في التصرف وفق حسابات مرحلة سابقة، رغم أن الظروف الاقتصادية والعسكرية والسياسية لم تعد تسمح بذلك. وهي ليست مرحلة علمية محددة ذات اسم اصطلاحي متفق عليه في دراسات الإمبراطوريات، لكنها ظاهرة يمكن رصدها في تجارب تاريخية متعددة.

ومن أبرز أمثلتها أزمة الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية. فقد خرجت بريطانيا من الحرب منتصرة، لكنها كانت مثقلة بالديون، ومستنزفة اقتصاديًا، وتعتمد بدرجة متزايدة على الدعم المالي الأمريكي. ومع ذلك، ظل جزء من قيادتها السياسية متمسكًا بالحفاظ على مكانة البلاد بوصفها

قوة عالمية كبرى، ولم يكن مستعدًا للتعامل بسهولة مع حقيقة أن موازين القوة الدولية قد تغيرت، وأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أصبحا القوتين الأبرز في النظام العالمي.

وفي خضم هذا التحول، أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر، في 26 يوليو 1956، تأميم شركة قناة السويس، التي كانت تدير القناة وتملك امتياز تشغيلها. ولم يكن القرار مجرد إجراء اقتصادي يتعلق بإدارة ممر مائي، بل كان تحولًا سياسيًا كبيرًا يمس النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة، ويعكس صعود الإرادة المصرية في مواجهة الهيمنة الاستعمارية. [26]

ورأت حكومة رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن في التأميم تحديًا مباشرًا لمكانة بريطانيا ومصالحها، فاختارت اللجوء إلى القوة بدل احتواء الأزمة سياسيًا. وتوصلت بريطانيا وفرنسا و"إسرائيل" إلى اتفاق سري لشن هجوم على مصر؛ بدأت "إسرائيل" بمهاجمة سيناء في 29 أكتوبر 1956، ثم تدخلت القوات البريطانية والفرنسية تحت ذريعة الفصل بين الطرفين وتأمين القناة، بينما كان الهدف الفعلي للعملية استعادة السيطرة على الموقف وإجبار مصر على التراجع.

وقد حققت القوات المهاجمة تقدمًا عسكريًا في بدايات العملية، لكن النجاح الميداني لم يتحول إلى مكسب سياسي مستدام. فقد عارضت

الولايات المتحدة الهجوم، وضغطت على لندن وباريس لوقف العمليات، خشية اتساع الحرب وتدخل الاتحاد السوفيتي، فضلًا عن أن واشنطن لم تكن راغبة في الظهور بمظهر الداعم للاستعمار الأوروبي أمام الدول العربية ودول العالم الثالث.

وكان الضغط الأمريكي اقتصاديًا أيضًا؛ إذ واجه الجنيه الإسترليني أزمة حادة، وتعرضت الاحتياطيات البريطانية من الذهب والعملات الأجنبية لضغوط كبيرة. ورفضت واشنطن دعم طلب بريطانيا الحصول على المساعدة المالية الدولية ما لم توافق على وقف إطلاق النار، كما لوّحت باستخدام حيازاتها من السندات والأصول المقومة بالإسترليني بما يزيد الضغط على العملة البريطانية. ولم يكن الأمر أن الجنيه انهار في ساعات، بل إن الأزمة المالية المتفاقمة جعلت استمرار العملية العسكرية أكثر كلفة وخطورة على اقتصاد بريطانيا.

وفي السادس من نوفمبر 1956، اضطرت بريطانيا وفرنسا إلى قبول وقف إطلاق النار، ثم انسحبت القوات المعتدية، وعادت القناة إلى الإدارة المصرية. أما إيدن، فقد تعرضت حكومته لأزمة سياسية حادة، واستقال في يناير 1957. وكانت النتيجة أوسع من مجرد فشل حملة عسكرية؛ فقد كشفت الأزمة حدود القدرة البريطانية على العمل العسكري المستقل عندما تتعارض خياراتها مع إرادة القوة الأمريكية.[27]

ولم تكن أزمة السويس هي التي أنشأت تراجع الإمبراطورية البريطانية من الصفر؛ فقد بدأت عوامل الانحدار قبلها، بفعل الاستنزاف الاقتصادي للحربين العالميتين، وتراجع القدرة الصناعية والمالية النسبية، وصعود حركات الاستقلال، وتغير موازين القوى الدولية. لكنها كانت لحظة كاشفة أظهرت للعالم أن بريطانيا لم تعد قادرة على فرض إرادتها في أزمة دولية كبرى دون مراعاة موقف واشنطن. ولذلك أصبحت السويس علامة بارزة في تاريخ تراجع النفوذ البريطاني، لا شهادة وفاة حرفية وفورية للإمبراطورية.

الولايات المتحدة والصين والتنافس على زعامة العالم

وعندما ننتقل من التجربة البريطانية إلى الولايات المتحدة، نجد أن السؤال الاستراتيجي لم يعد متعلقًا فقط بقدرة واشنطن على إدارة أزماتها، بل أيضًا بقدرتها على الحفاظ على موقعها في عالم تتغير فيه موازين الاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية.

فالولايات المتحدة لا تزال تمتلك اقتصادًا ضخمًا، وقدرات عسكرية واسعة، ونفوذًا ماليًا وتكنولوجيًا كبيرًا، لكنها تواجه منافسًا دوليًا يمتلك قاعدة صناعية هائلة، ويعمل على توسيع قدراته العلمية والعسكرية، وهو الصين. وقد تحولت العلاقة بين البلدين إلى تنافس استراتيجي طويل الأمد، يشمل

التجارة والصناعة والرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي والطاقة والتكنولوجيا المتقدمة والقدرات العسكرية.

وتكمن أهمية الصين في أنها لم تكتفِ بتوسيع تجارتها العالمية، بل حولت التصنيع إلى أحد أعمدة قوتها الدولية. فقد أصبحت مركزًا رئيسيًا لسلاسل الإمداد والإنتاج في قطاعات واسعة، واستثمرت في البنية التحتية والتكنولوجيا والصناعات المتقدمة، بالتوازي مع تحديث قواتها المسلحة وتوسيع قدراتها البحرية والصاروخية والفضائية.

وفي المقابل، تواجه الولايات المتحدة تحديات متراكمة تتعلق بالديون العامة، والاستقطاب الداخلي، وتكاليف الالتزامات العسكرية الخارجية، والاعتماد على سلاسل إمداد دولية في بعض الصناعات الاستراتيجية. ولا يعني ذلك أن واشنطن فقدت قدرتها الصناعية أو التكنولوجية، ولا أن الصين أصبحت بديلًا مكتملًا للقيادة الأمريكية؛ فلكل منهما نقاط قوة ونقاط ضعف، كما أن الاقتصادين لا يزالان مرتبطين بشبكات التجارة والاستثمار العالمية.

لكن المسألة التي تستحق الانتباه هي أن التفوق الأمريكي لم يعد محاطًا بالظروف الدولية نفسها التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة. فالصين تمتلك قدرة متزايدة على منافسة الولايات المتحدة في مجالات كانت واشنطن تتمتع

فيها بتفوق واسع، وأصبحت المنافسة بينهما عاملًا رئيسيًا في إعادة تشكيل النظام الدولي.

ومن هنا تبرز المقارنة مع بريطانيا: فكما وجدت لندن نفسها بعد الحرب العالمية الثانية أمام قوة أمريكية صاعدة تمتلك موارد اقتصادية وصناعية ومالية أكبر، تواجه واشنطن اليوم منافسًا صينيًا يوسع قاعدة قوته بصورة مستمرة. غير أن الفارق أن الولايات المتحدة والصين لم تدخلا بعد في علاقة انتقال مكتمل للزعامة، ولا توجد قاعدة تاريخية تضمن أن تنتهي المنافسة بتكرار ما حدث بين بريطانيا والولايات المتحدة. فالصعود الصيني لا يعني تلقائيًا سقوط أمريكا، لكنه يعني أن استمرار التفوق الأمريكي لم يعد أمرًا يمكن افتراضه دون حساب.

كيف تسقط الإمبراطوريات؟ من الانهيار البطيء إلى المفاجئ

بعد استعراض هذه النماذج التاريخية، يبرز سؤال جوهري: كيف يمكن لدولة تمتلك اقتصادًا ضخمًا، وجيشًا متقدمًا، وآلاف الرؤوس النووية، أن تدخل مرحلة انهيار أو تفقد موقعها بوصفها القوة المهيمنة؟

للإجابة عن ذلك، ينبغي التمييز بين التراجع والانهيار. فالإمبراطوريات لا تفقد مكانتها عادةً في لحظة واحدة، ولا تسقط بالضرورة نتيجة هزيمة

عسكرية مباشرة؛ بل تتراكم داخلها عوامل الضعف على مدى سنوات طويلة، ثم قد تظهر نتائجها بصورة مفاجئة عندما تقع أزمة تكشف هشاشة البنية التي كانت تبدو متماسكة.

وتلخص عبارة وردت في رواية إرنست همنغواي هذا النمط من التحول. فعندما سُئل أحد شخصيات الرواية عن كيفية إفلاسه، أجاب بأنه حدث بطريقتين: تدريجيًا، ثم فجأة. والعبارة في أصلها تصف الإفلاس المالي، لكنها أصبحت تُستخدم مجازًا لتفسير أزمات تتراكم ببطء ثم تنفجر في وقت قصير.

وهذا الوصف يلائم كثيرًا من التحولات التاريخية الكبرى؛ فالتراجع الطويل قد لا يبدو واضحًا لمن يعيش داخله، لأن الدولة تستمر في استخدام مؤسساتها، وتشغيل جيشها، وتمويل التزاماتها، وإظهار مظاهر القوة المعتادة. لكن تحت هذا الاستمرار قد تتراكم مشكلات الديون، وضعف الإنتاج، وتراجع الثقة، والانقسام السياسي، وتآكل التحالفات، واتساع الفجوة بين الالتزامات الخارجية والموارد المتاحة.

ثم تأتي لحظة الاختبار: حرب مكلفة، أو أزمة مالية، أو انقسام سياسي حاد، أو تمرد داخلي، أو تغير مفاجئ في مواقف الحلفاء. عندها تظهر آثار

التراكم دفعة واحدة، ويبدو الانهيار سريعًا، رغم أن أسبابه كانت تتشكل منذ زمن بعيد.

والسلاح النووي، مهما بلغت قوته التدميرية، لا يعالج هذه الاختلالات. فهو أداة ردع ضد التهديدات العسكرية الكبرى، لكنه لا يصنع اقتصادًا منتجًا، ولا يعيد الثقة بالمؤسسات، ولا ينهي الانقسام الداخلي، ولا يضمن استمرار التحالفات. وقد تمتلك الدولة ترسانة نووية هائلة، بينما تواجه أزمة في قدرتها على إدارة مواردها أو الحفاظ على تماسكها السياسي والاقتصادي.

وهذا لا يعني أن امتلاك السلاح النووي عديم الأثر في بقاء الدول؛ فهو يرفع تكلفة مهاجمتها عسكريًا، ويغير حسابات الخصوم، وقد يمنع سيناريوهات الغزو المباشر. لكنه لا يمنح حصانة من التراجع الاقتصادي أو التفكك السياسي أو فقدان النفوذ الدولي.

وهنا تكمن الفكرة الأساسية التي ينبغي أن تحكم قراءة مستقبل الولايات المتحدة: قد لا تبدأ نهاية القوة العظمى بهزيمة جيشها، بل بفقدان قدرتها على تحويل مواردها إلى نفوذ مستدام؛ وقد لا تظهر لحظة الانكشاف إلا بعد عقود من التآكل الذي بدا في كل مرحلة قابلًا للاحتواء.

فالتاريخ لا يقدم حكمًا مسبقًا بسقوط أمريكا، لكنه يقدم نماذج تكشف كيف تفقد القوى الكبرى مواقعها عندما تتراكم الاختلالات وتتأخر مراجعة السياسات. وما يبدو ثابتًا في زمن القوة قد يتغير سريعًا عندما تتجاوز الأزمات قدرة الدولة على إدارتها.

الاتحاد السوفيتي: الانهيار من الداخل

في أواخر ثمانينيات القرن العشرين، كان الاتحاد السوفيتي أحد قطبي النظام العالمي، وإمبراطورية شاسعة تمتد عبر قارتي أوروبا وآسيا، تمتلك ترسانة نووية هائلة، وجيشًا يضم ملايين الجنود، وأجهزة استخبارات واسعة النفوذ، وبرنامجًا فضائيًا ينافس الولايات المتحدة. كان يبدو قوة يصعب إخضاعها، حتى إن احتمال تفككه لم يكن حاضرًا في حسابات كثير من المراقبين بالصورة التي انتهى إليها.

لكن خلف هذا المظهر العسكري المهيب كانت تتراكم أزمات عميقة. فقد عانى الاقتصاد السوفيتي من الركود وضعف الإنتاجية والابتكار، ومن اختلالات التخطيط المركزي ونقص السلع الاستهلاكية. واستنزف الإنفاق العسكري والسباق النووي والالتزامات الخارجية موارد ضخمة، بينما لم تستطع الدولة تلبية كثير من احتياجات مواطنيها الأساسية. ولم تكن المشكلة مجرد نقص في السلع، بل اتساع الفجوة بين الخطاب الرسمي والواقع

المعيشي، وتراجع ثقة قطاعات من المجتمع بقيادة بدت عاجزة عن معالجة أزماته.[28]

وجاء غزو أفغانستان في ديسمبر 1979 ليضيف عبئًا عسكريًا وسياسيًا ثقيلًا إلى هذه الاختلالات. فقد دخل الجيش السوفيتي حربًا طويلة ضد مقاومة مسلمة مسلحة اعتمدت أساليب حرب العصابات، واستمرت المواجهات قرابة عقد، قبل أن تنسحب آخر القوات السوفيتية في 15 فبراير 1989. لم تكن الحرب وحدها سبب انهيار الاتحاد، لكنها استنزفت موارده، وألحقت أضرارًا بهيبة الجيش الأحمر، وكشفت حدود القوة العسكرية حين تُزج في صراع طويل لا تستطيع حسمه بسهولة.

وفي عام 1985 وصل ميخائيل غورباتشوف إلى قيادة الحزب والدولة، وبدأ إصلاحات عُرفت بإعادة البناء والانفتاح. غير أن هذه الإصلاحات فتحت أبوابًا لم تستطع القيادة السيطرة على نتائجها؛ فقد انكشفت أزمات النظام المتراكمة، وتصاعدت المطالب القومية والاستقلالية في الجمهوريات السوفيتية، وبدأت سلطة المركز تتراجع أمام قيادات محلية تسعى إلى انتزاع مزيد من النفوذ والاستقلال.

ثم جاءت محاولة الانقلاب في أغسطس 1991 لتسرّع تفكك السلطة المركزية، وتضعف ما تبقى من هيبة القيادة السوفيتية. وفي 25 ديسمبر

1991 أعلن غورباتشوف استقالته، وأُنزل العلم السوفيتي عن الكرملين، ثم أُعلن رسميًا انتهاء الاتحاد السوفيتي في 26 ديسمبر، ليتفكك الكيان الذي حكم مساحة هائلة من العالم إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة.[29]

لم يكن هذا الانهيار نتيجة هزيمة عسكرية مباشرة أمام الولايات المتحدة، ولا نتيجة ضربة نووية أو حرب عالمية ثالثة؛ بل كان حصيلة أزمات داخلية تراكمت لعقود، وأضعفت الاقتصاد والشرعية السياسية ووحدة الدولة، حتى عجز النظام عن الحفاظ على تماسكه. وقد كانت العوامل الخارجية جزءًا من سياق الصراع، لكنها لم تكن التفسير الأساسي للتفكك؛ إذ كان العامل الداخلي هو الحاسم في مساره.

أوجه التشابه بين التجربة السوفيتية والتحديات الأمريكية

تكشف التجربة السوفيتية عن جانب بالغ الأهمية في دراسة مصائر القوى العظمى: امتلاك السلاح النووي والجيش الضخم لا يضمن بقاء الدولة إذا تآكلت مقوماتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من الداخل. فالقوة العسكرية قد تمنح الدولة قدرة هائلة على الردع، لكنها لا تعالج الركود، ولا توقف الفساد، ولا تعيد ثقة المجتمع بقيادته، ولا تمنع تفكك المؤسسات حين تفقد قدرتها على إدارة الأزمات.

وعند النظر إلى الولايات المتحدة اليوم، تظهر أوجه تشابه تستحق الدراسة، لا سيما في أعباء الانتشار العسكري، وتكاليف الحروب، وتضخم الدين العام، والاستقطاب الداخلي، وتراجع الثقة بالمؤسسات. فقد أنفقت الولايات المتحدة، أو التزمت بإنفاق، ما يقدّر بنحو ثمانية تريليونات دولار على حروب ما بعد هجمات سبتمبر 2001، وفق تقديرات مشروع تكاليف الحرب بجامعة براون.

وفي الوقت نفسه، بلغ إجمالي الدين الفيدرالي الأمريكي نحو 37.6 تريليون دولار في نهاية السنة المالية 2025، بعد أن ارتفع بنحو 2.2 تريليون دولار خلال تلك السنة وحدها، وبلغت فوائد الدين 1.2 تريليون دولار. وهذه الأرقام لا تعني أن الدين وحده سيؤدي إلى انهيار الدولة، لكنها تكشف اتساع العبء المالي الذي يضيّق هامش الحركة أمام صانع القرار، خصوصًا حين تجتمع الالتزامات العسكرية الخارجية مع العجز المتواصل في الموازنة وارتفاع كلفة خدمة الدين.

أما على الصعيد الداخلي، فإن الاستقطاب السياسي الحاد، وتراجع الثقة لدى قطاعات من المجتمع بالمؤسسات، والصراع المتواصل بين مراكز القرار، كلها عوامل تزيد صعوبة بناء سياسة مستقرة طويلة الأمد. وحين تنشغل الدولة بصراعاتها الداخلية، وتتراجع قدرتها على إنتاج توافق حول مصالحها

الكبرى، تصبح قراراتها الخارجية أكثر عرضة للتقلب، وتزداد كلفة إدارة نفوذها في الخارج.

وهنا تتضح المقارنة: استنزف الاتحاد السوفيتي موارده في سباق التسلح والحروب الخارجية، بينما تواجه الولايات المتحدة أعباء انتشار عسكري واسع وحروبًا مكلفة والتزامات مالية متزايدة. وعانى النظام السوفيتي من فجوة متسعة بين قدراته العسكرية وحاجات اقتصاده ومجتمعه، فيما تواجه واشنطن ضغوطًا متراكمة ناجمة عن اتساع التزاماتها وتراجع بعض قواعدها الصناعية وتزايد أعبائها المالية. كما أن فقدان الثقة بالقيادة والمؤسسات كان أحد مظاهر الأزمة السوفيتية، وأصبح تراجع الثقة والاستقطاب من أبرز التحديات التي تواجه النظام الأمريكي.

ليست هذه مجرد أوجه تشابه عابرة؛ إنها مؤشرات على أن القوة الخارجية قد تتحول إلى عبء حين تتجاوز قدرة الدولة على تمويلها وإدارتها، وأن الإمبراطورية قد تظل مهيبة في صورتها العسكرية بينما تتآكل قدرتها على الاستمرار من الداخل.

لقد احتاج الاتحاد السوفيتي إلى سنوات طويلة حتى وصل إلى لحظة التفكك، ثم بدا الانهيار في أيامه الأخيرة أسرع مما توقعه كثيرون. وهذا هو الدرس الأهم: قد تتراكم أسباب الضعف ببطء، بينما تظهر نتائجها

النهائية فجأة. والولايات المتحدة، وهي تواجه اليوم أعباء الحروب والديون والانقسام الداخلي والتنافس الدولي، ليست بمنأى عن هذه المعضلة التاريخية.

فالسؤال الذي ينبغي أن يظل حاضرًا ليس ما إذا كانت أمريكا تمتلك القوة العسكرية الكافية اليوم، بل إلى متى تستطيع تحمّل كلفة هيمنتها، والمحافظة على تماسكها الداخلي، قبل أن تتحول الالتزامات التي صنعت نفوذها إلى أعباء تهدد استمرار ذلك النفوذ؟

كلمة أخيرة إلى المسلمين

إن سقوط أمريكا أو انحسار نفوذها ليس غاية في ذاته، وإنما هو جزء من تحولات التاريخ وتبدل موازين القوة بين الأمم. وقد تناول هذا الكتاب نماذج من القوى العظمى التي بلغت ذروة الهيمنة، ثم بدأت تتراجع بفعل أخطائها الداخلية، واستنزاف قدراتها، وسوء تقديرها لموازين القوة. والغاية من دراسة هذه التجارب ليست انتظار سقوط قوة بعينها، بل فهم سنن الصعود والتراجع، ومعرفة الأسباب التي تمكن الأمم من القوة أو تقودها إلى الضعف.

وليس الإسلام كالإمبراطوريات التي تناولها هذا الكتاب؛ فلا ينبغي أن يُقاس مصير الإسلام بمصير الدول التي حكمت باسمه. فالإسلام دين الله، ومنهج حياة شامل، وليس مشروعًا سياسيًا مؤقتًا ينتهي بسقوط دولة أو زوال سلطان. قد تسقط دولة مسلمة، وقد يضعف سلطان المسلمين، لكن الإسلام لا يسقط بسقوطها، ولا تتوقف أحكامه وشرائعه على قيام إمبراطورية أو بقاء حاكم. فالدول تتغير، والسلطات تزول، أما دين الله فباقٍ، والواجب على المسلمين أن يلتزموا به في كل أحوالهم.

إن أول ما تحتاج إليه الأمة هو تصحيح عقيدتها، والرجوع إلى الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة، ونبذ الشرك والبدع والانحرافات، وترك العصبيات القومية والوطنية التي مزقت المسلمين، وتحكيم شرع الله في شؤون حياتهم. فلا عز للأمة بمناهج تخالف دينها، ولا صلاح لها باستيراد أنظمة تجعل أحكام البشر فوق حكم الله.

ثم عليها أن تأخذ بأسباب القوة كلها: في العقيدة والعلم، والسياسة والاقتصاد، والصناعة والتقنية، والإدارة والتخطيط، والقوة العسكرية. فلا يجوز أن تبقى الأمة مستهلكة لما يصنعه غيرها، تابعة في قرارها، عاجزة عن حماية أرضها ومصالحها. ولا بد من بناء القدرة الذاتية التي تجعل للمسلمين قرارًا مستقلًا، وتمكنهم من دفع العدوان وحماية بلادهم.

ومن ذلك إعداد العدة للجهاد في سبيل الله؛ فهو من شرائع الإسلام العظيمة، وليس أمرًا هامشيًا أو موضوعًا يُستحى من ذكره. والجهاد شرع لنصرة دين الله، ودفع العدوان، وحماية المسلمين وديارهم، وإعلاء كلمة الله. ولا بد له من إيمان صحيح، وعلم بأحكام الشرع، وإعداد للقوة، ووحدة في الصف، وقيادة مسؤولة، والتزام بحدود الله وأحكامه. ولا تقوم الأمة بواجبها إذا عطلت هذه الفريضة أو أهملت أسبابها، كما لا يصح أن يُختزل الجهاد في الحماسة والشعارات بعيدًا عن أحكامه ومقاصده الشرعية.

وعلى المسلمين أن يسعوا إلى جمع كلمتهم على الإسلام، وأن يتجاوزوا التنازع الذي أضعفهم، وأن يعملوا لإقامة حكم الله، وبناء قوة تحمي الأمة وتمنع أعداءها من الاعتداء عليها. فالأمة التي لا تملك أسباب القوة تظل رهينة قرارات غيرها، مهما امتلكت من الثروات أو الموارد أو الشعارات.

أما القوى التي قامت هيمنتها على العدوان، ونهب الثروات، واحتلال البلاد، وإذلال الشعوب، فلا محل للتحسر على زوال سلطانها أو الأسف على انكسار قوتها. بل نسأل الله أن يكسر شوكة المعتدين، وينهي هيمنة الظالمين، ويرفع أيديهم عن بلاد المسلمين وسائر المستضعفين. وليس المطلوب أن تنتقل الهيمنة من دولة ظالمة إلى دولة ظالمة أخرى، وإنما أن يتحرر الناس من تسلط المعتدين، وأن تقوم موازين العدل، وأن تكون للأمة المسلمة قوة تحمي دينها وبلادها ومصالحها.

لقد أظهرت تجارب التاريخ أن القوة لا تدوم لمن يسيء استعمالها، وأن التوسع بلا حساب، والاستنزاف المستمر، والفساد الداخلي، والانقسام، وسوء تقدير الخصوم، كلها أسباب تضعف الدول مهما بلغت من النفوذ. وهذه السنن لا تختص بأمة دون أخرى؛ فمن أخذ بأسباب القوة ثبتت له أسبابها، ومن أهملها عرّض نفسه للضعف والتراجع.

لذلك لا ينبغي للمسلمين أن يكتفوا بمراقبة صراع القوى الكبرى، أو انتظار انهيار أمريكا أو غيرها؛ بل عليهم أن يعملوا لإصلاح واقعهم، وإقامة دينهم، وإعداد قوتهم، والاستعداد لمتغيرات العالم. فحين تتراجع قوة كبرى لا تنتقل المكانة تلقائيًا إلى المسلمين، وإنما تكون الغلبة لمن يملك أسبابها ويستعد لها.

إن الأمة مطالبة بأن تنهض بدينها، وتستعيد قوتها، وتعد للجهاد، وتبني مؤسساتها، وتمتلك صناعتها وتقنيتها، وتحمي قرارها السياسي والعسكري والاقتصادي. ولا يكون ذلك إلا بعقيدة صحيحة، واتباع للشرع، وعلم وعمل، ووحدة على الحق، وترك للتفرق والتبعية.

فقد تسقط الدول، وتتبدل الممالك، وتتغير موازين القوة، أما الإسلام فلا يسقط بسقوط دولة، ولا ينتهي بانتهاء سلطان. وليس واجب المسلمين أن ينتظروا إمبراطورية تنهار، بل أن يقيموا دين الله، ويأخذوا بأسباب القوة، ويعدوا أنفسهم لنصرة الحق ومواجهة الباطل.

فلا نامت أعين الجبناء!

اللهم أبرم للأمة أمرًا رشدًا، يُعز فيه أهل طاعتك، ويُذل فيه أهل معصيتك، ويُؤمر فيه بالمعروف، ويُنهى فيه عن المنكر. اللهم أصلح أحوال المسلمين، واجمع كلمتهم على الحق، وردهم إلى دينك ردًا جميلًا، وأعز الإسلام والمسلمين، واكسر شوكة المعتدين، وانصر المستضعفين، واكتب لهذه الأمة عزًا وتمكينًا ورشدًا. إنك ولي ذلك والقادر عليه.



مركز وصل للبحوث والدراسات

المراجع والمصادر

[1] الهجوم الياباني على بيرل هاربور وأعداد القتلى والخسائر .الجيش الأمريكي، U.S. Army, Remembering Pearl Harbor.الرابط الأصلي.

[2]تشكيل الهجوم الياباني وطائراته .قيادة التاريخ والتراث البحري الأمريكية، Pearl Harbor Attack.الرابط الأصلي

[3]قواعد الانتشار العسكري الأمريكي خارج البلاد .خدمة أبحاث الكونغرس، U.S. Overseas Basing: Background and Issues for Congress, R48123 (10 July 2024). الرابط الأصلي

[4]الكلفة النهائية لبناء حاملة جيرالد فورد .خدمة أبحاث الكونغرس، Navy Ford (CVN-78) Class Aircraft Carrier Program, RS20643.الرابط الأصلي

[5]نظرية التمدد الإمبراطوري المفرط .بول كينيدي / راندوم هاوس، Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (1987).الرابط الأصلي.

[6]تقديرات كلفة القواعد العسكرية الخارجية .خدمة أبحاث الكونغرس، نقلًا عن معهد كوينسي، U.S. Overseas Basing, R48123, discussion of Quincy Institute estimate.الرابط الأصلي

[7]نشأة الحلف الديلي والتوسع الأثيني .ثوسيديديس، النص التاريخي، Thucydides, The History of the Peloponnesian War, Book VI.الرابط الأصلي —

[8]حملة صقلية وعدد السفن وقادتها .ثوسيديديس، Thucydides, The History of the Peloponnesian War, Book VI.الرابط الأصلي

[9]هزيمة سيراكيوز والأسرى ومصير الحملة .ثوسيديديس، Thucydides, The History of the Peloponnesian War, Book VII.الرابط الأصلي.

[10]**الحرب الأمريكية الإيرانية منذ فبراير 2026**. مكتب الميزانية في الكونغرس، Estimating the Cost of Combat Operations Against Iran (15 September 2026). الرابط الأصلي

[11]**تقدير 38 مليار دولار حتى أغسطس 2026**. مكتب الميزانية في الكونغرس، Estimating the Cost of Combat Operations Against Iran (15 September 2026). الرابط الأصلي

[12]**تقدير الإنفاق الأمريكي الذي تجاوز 47 مليار دولار**. رويترز، U.S. costs of Iran war rise to over $47 billion (28 October 2026). الرابط الأصلي

[13]**توقعات العجز والفوائد والدين الأمريكي لعام 2026–2036**. مكتب الميزانية في الكونغرس، The Budget and Economic Outlook: 2026 to 2036 (February 2026). الرابط الأصلي

[14] **البيانات اليومية للدين الفيدرالي الإجمالي**. وزارة الخزانة الأمريكية، Debt to the Penny / Historical Debt. الرابط الأصلي

[15]**حيازات الصين واليابان والمملكة المتحدة للسندات الأمريكية في أغسطس 2026**. وزارة الخزانة الأمريكية، TIC / Major Foreign Holders of Treasury Securities, Table 5, August 2026. الرابط الأصلي

[16]**القيود الصينية على العناصر الأرضية النادرة في 2025–2026**. وكالة الطاقة الدولية، Rare Earth Elements, Executive Summary. الرابط الأصلي

[17]**النظام النقدي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية**. تاريخ الاحتياطي الفيدرالي، Creation of the Bretton Woods System. الرابط الأصلي.

[18]**الانتقال التاريخي في النظام النقدي العالمي**. البنك الدولي، Bretton Woods and the Birth of the World Bank. الرابط الأصلي

[19]التحول الصناعي الصيني وانضمامها لمنظمة التجارة العالمية .منظمة التجارة العالمية، WTO: China accession — membership since 11 December 2001.الرابط الأصلي

[20]تاريخ تطور النظام النقدي وإيقاف تحويل الدولار إلى الذهب عام 1971 .تاريخ الاحتياطي الفيدرالي، Nixon Ends Convertibility of U.S. Dollars to Gold (August 1971).الرابط الأصلي

[21]حصة الدولار في احتياطيات النقد الأجنبي بنهاية 2024 .صندوق النقد الدولي، IMF COFER, Fourth Quarter 2024.الرابط الأصلي

[22]الاستقطاب السياسي والثقة بالحكومة الفيدرالية .مركز بيو للأبحاث، Americans' feelings about federal government grow more polarized (4 December 2025).
الرابط الأصلي

[23]قرار برلين ونظام نابليون القاري سنة 1806 .مكتب المؤرخ، وزارة الخارجية الأمريكية، Napoleonic Wars and the United States.الرابط الأصلي

[24]تغير التزامات دول حلف الناتو .حلف شمال الأطلسي، Defence investment and NATO's 5% commitment (2026).الرابط الأصلي

[25]الرسوم الأمريكية على الصلب والألومنيوم الأوروبيين 2018 .المفوضية الأوروبية، EU countermeasures on U.S. steel and aluminium tariffs explained (2025).
الرابط الأصلي

[26]تأميم شركة قناة السويس وأزمة عام 1956 .مكتب المؤرخ، وزارة الخارجية الأمريكية، The Suez Crisis, 1956.الرابط الأصلي

[27]وقف إطلاق النار وتراجع النفوذ البريطاني بعد أزمة السويس .مكتب المؤرخ، وزارة الخارجية الأمريكية، The Suez Crisis, 1956.الرابط الأصلي

[28]الاختلالات البنيوية وتفكك الاتحاد السوفيتي .مكتب المؤرخ، وزارة الخارجية الأمريكية، The Collapse of the Soviet Union.الرابط الأصلي

[29]محاولة انقلاب أغسطس 1991 ونهاية الاتحاد السوفيتي .مكتب المؤرخ، وزارة الخارجية الأمريكية، The Collapse of the Soviet Union.الرابط الأصلي